م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي رقم 379 / 2022

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي (3)

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي 375
أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي (3)
الجمعة 06 آذار، 2022
لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

MEAK specialized economic report No. 375
The impact of the Russian–Ukrainian war on the global economy (3)
Friday 06 Marsh, 2022
full report, click on the link:

The report is the outcome of a follow–up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision–makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي رقم 375 / 2022

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي (3)

الجمعة 06 آذار، 06 Marsh 2022

Contents

1 – الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم 3
2 – قراءة للأزمة الأوكرانية، موقع الرسمي للحزب الشيوعي الروسي 15
3 – حَربٌ عالميةٌ اقتصاديةٌ مُتشابِكةُ البروفسور مارون خاطر 23
4 – شلل البنوك المركزية العالمية تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية27
5 – سعر برميل النفط : حدود الارتفاع المتوقع 30
6 – تسعير منتجات الطاقة الروسية بالروبل:.....33
7 – تداعيات حرب أوكرانيا تعصف بالعالم العربي اقتصاديا.. 35
8 – روسيا vs أميركا، العالم أمام أزمة قمح وأسمدة خطيرة: هل تغطي الهند النقص؟.....39
9 – تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي.....45
10 – حرب أوكرانيا سيكون لها تأثير خطير على الاقتصاد.....49
11 – الاقتصاد العالمي بين شقي رحى|التضخم والحرب بشرق أوروبا يشعلان الأسعار|موقف السوق المصري 51
12 – صندوق النقد الدولي.....54
13 – تداعيات خطيرة للأزمة الأوكرانية الروسية على الاقتصاد 55

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 375 التخصصي / 2022

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي (3)

الجمعة 04 آذار، 04 Marsh 2022

1 - الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم

الصورة: صندوق النقد الدولي

بقلم ألفريد كامر، وجهاد أزعور، وأبيبيه آمرو سيلاسي، وإيلان غولدفاين وتشانغ يونغ ري 17مارس 2022

يمثل الصراع ضربة قوية للاقتصاد العالمي ستضر بالنمو وترفع الأسعار.

إذا نظرنا إلى ما هو أبعد من المعاناة والأزمة الإنسانية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، لوجدنا أن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم.

وسوف تتدفق هذه الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية. أولا، ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب. وثانيا، الاقتصادات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين. وثالثا، تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

وبما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي. وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة 30% من صادرات القمح العالمية.

ضغوط متزايدة

ارتفعت أسعار الطاقة والحبوب والمعادن بصورة حادة منذ غزو أوكرانيا، وهو ما يشير إلى أن معدلات التضخم من المنتظر أن ترتفع بوتيرة سريعة.

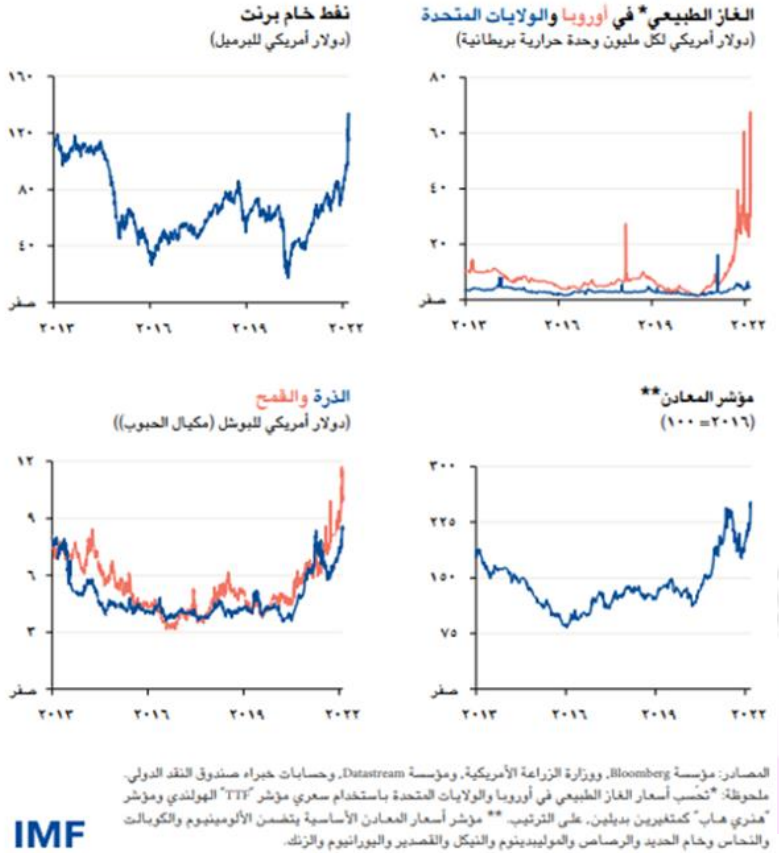

المصادر: مؤسسة Bloomberg، ووزارة الزراعة الأمريكية، ومؤسسة Datastream، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: *تحسب أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا والولايات المتحدة باستخدام سعري مؤشر "TTF" الهولندي ومؤشر "هنري هاب" كمتغيرين بديلين، على الترتيب. ** مؤشر أسعار المعادن الأساسية يتضمن الألومينيوم والكوبالت والنحاس وخام الحديد والرصاص والموليبدينوم والنيكل والقصدير واليورانيوم والزنك.

IMF

وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من التداعيات العالمية، لوجدنا أن البلدان التي ستشعر بمزيد من الضغوط هي تلك التي لديها علاقات تجارية وسياحية وانكشافات مالية مباشرة. أما الاقتصادات التي تعتمد على الواردات النفطية فسوف تسجل معدلات عجز أعلى في المالية العامة والتجارة وتشهد ضغوطا تضخمية أكبر، وإن كان ارتفاع الأسعار قد يعود بالنفع على بعض البلدان المصدرة للنفط مثل البلدان في الشرق الأوسط وإفريقيا.

ومن شأن زيادة حدة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود أن تدفع إلى مخاطر أكبر من حدوث قلاقل في بعض المناطق، من إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما من المرجح زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط.

وبرغم صعوبة قياس مدى تردد هذه الاصداء، فإننا نرى بالفعل أن هناك احتمالات بتخفيض تنبؤاتنا للنمو الشهر القادم عندما نقدم صورة أوضح في تقريرنا عن "آفاق الاقتصاد العالمي" وفي تقييماتنا الإقليمية.

وعلى المدى الأطول، قد تفضي الحرب إلى تبديل النظام الاقتصادي والجغرافي–السياسي العالمي من أساسه إذا حدث تحول في تجارة الطاقة، وأُعيدت تهيئة سلاسل الإمداد، وتجزأت شبكات المدفوعات، وأعادت البلدان التفكير في حيازاتها من عملات الاحتياطي. أما زيادة حدة التوترات الجغرافية–السياسية فهي تهدد بمزيد من مخاطر التجزؤ الاقتصادي ولا سيما على مستوى التجارة والتكنولوجيا.

أوروبا

إن الخسائر التي تتكبدها أوكرانيا فادحة بالفعل. ومن شأن العقوبات غير المسبوقة على روسيا أن تضعف أنشطة الوساطة المالية والتجارة، مما

سيفضي حتما إلى حدوث ركود عميق هناك. وانخفاض سعر صرف الروبل يذكي التضخم، ويفضي إلى مزيد من تراجع مستويات معيشة السكان.

وتمثل الطاقة القناة الرئيسية لانتقال التداعيات في أوروبا حيث تشكل روسيا مصدرا أساسيا لوارداتها من الغاز الطبيعي. وقد يترتب على ذلك أيضا حدوث انقطاعات أوسع نطاقا في سلاسل الإمداد. وستسفر هذه الآثار عن ارتفاع التضخم وإبطاء التعافي من الجائحة. وسوف تشهد أوروبا الشرقية ارتفاعا في تكاليف التمويل وطفرة في تدفق اللاجئين، حيث استوعبت معظم اللاجئين البالغ عددهم 3 ملايين نسمة الذين فروا من أوكرانيا مؤخرا، حسب ما أوضحته بيانات الأمم المتحدة.

وقد تواجه الحكومات الأوروبية كذلك ضغوطا على المالية العامة من زيادة الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة وميزانيات الدفاع.

وبينما تُعد الانكشافات الخارجية للأصول الروسية الآخذة في الهبوط محدودة بالمعايير العالمية، فإن الضغوط على الأسواق الصاعدة قد تزداد إذا سعى المستثمرون إلى البحث عن ملاذات أكثر أمانا. وبالمثل، تتسم الانكشافات المباشرة في معظم البنوك الأوروبية لروسيا بأنها محدودة ويمكن التعامل معها.

القوقاز وآسيا الوسطى

إذا نظرنا إلى خارج أوروبا، سنجد أن هذه البلدان المجاورة ستشعر بتبعات أكبر من الركود في روسيا والعقوبات المفروضة عليها. فالروابط الوثيقة معها على مستوى التجارة ومن خلال نظم المدفوعات سوف تكبح التجارة وتحد من تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار والسياحة، مما يضر بالنمو

الاقتصادي ويؤثر سلبا على التضخم والحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة.

وبينما من المتوقع أن يعود ارتفاع الأسعار الدولية بالنفع على البلدان المصدرة للسلع الأولية، تواجه هذه البلدان مخاطر من انخفاض صادرات الطاقة إذا امتدت العقوبات وطُبِّقَت على خطوط الأنابيب التي تمر عبر روسيا.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يُرجح أن تواجه المنطقة آثارا متوالية فادحة من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وضيق الأوضاع المالية العالمية. ففي مصر، على سبيل المثال، تأتي 80% من وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، كما أنها مقصد سياحي يحظى بإقبال كبير من كلا البلدين، وسوف تشهد كذلك انكماشا في نفقات زائريها.

ومن شأن السياسات الرامية إلى احتواء التضخم، كزيادة الدعم الحكومي، أن تفرض ضغوطا على حسابات المالية العامة الضعيفة بالفعل. وإضافة إلى ذلك، فإن تفاقم الأوضاع المالية الخارجية قد يحفز تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويضيف إلى التأثيرات المعاكسة على النمو في البلدان ذات مستويات الدين المرتفعة والاحتياجات التمويلية الكبيرة.

وربما أدت الأسعار الآخذة في الارتفاع إلى زيادة التوترات الاجتماعية في بعض البلدان، كتلك التي لديها شبكات أمان اجتماعي ضعيفة، وفرص عمل قليلة، وحيز محدود للإنفاق من المالية العامة، وحكومات تفتقر إلى الشعبية.

إفريقيا جنوب الصحراء

بينما كانت القارة تتعافي تدريجيا من الجائحة، جاءت الأزمة لتهدد ذلك التقدم الذي حققته. وكثير من بلدان المنطقة معرض لدرجة كبيرة من المخاطر من آثار الحرب، وذلك تحديدا بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وتراجع السياحة والصعوبة المحتملة في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية.

ويأتي هذا الصراع في وقت تشهد فيه معظم بلدان المنطقة تضاؤلا في الحيز المالي المتاح لمواجهة آثار الصدمة. ويُرجح أن يفضي هذا الأمر إلى اشتداد الضغوط الاجتماعية–الاقتصادية، والتعرض لمخاطر الديون العامة، وحدوث ندوب من الجائحة التي كانت ملايين الأسر والشركات تعاني منها بالفعل.

ويثير ارتفاع أسعار القمح إلى مستويات قياسية المخاوف بشكل كبير في منطقة تستورد نحو 85% من إمداداتها من هذه السلعة، والتي يأتي ثلثها إما من روسيا أو أوكرانيا.

نصف الكرة الغربي

تمثل أسعار الغذاء والطاقة القنوات الرئيسية لانتقال التداعيات، والتي ستكون جسيمة في بعض الحالات. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى تعجيل وتيرة التضخم في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي المنطقة التي تسجل بالفعل معدلا سنويا يبلغ في المتوسط 8% على مستوى خمسة من أكبر اقتصاداتها وهي: البرازيل والمكسيك وشيلي وكولومبيا وبيرو. وقد يتعين على بنوكها المركزية مواصلة الدفاع عن مصداقيتها في مكافحة التضخم.

أما آثار ارتفاع أسعار السلع الأولية على النمو فهي متفاوتة. فقد أضر ارتفاع أسعار النفط ببلدان أمريكا الوسطى والكاريبي المستوردة له، بينما في مقدور البلدان المصدرة للنفط والنحاس وخام الحديد والذرة والقمح والمعادن أن تفرض أسعارا أعلى على منتجاتها وأن تخفف بالتالي التأثير الواقع على النمو.

ولا تزال الأوضاع المالية مواتية نسبيا، لكن اشتداد حدة الصراع قد يسبب ضائقة مالية عالمية من شأنها، مقترنة بتشديد السياسة النقدية المحلية، أن تضعف النمو.

وترتبط الولايات المتحدة بعلاقات محدودة مع كل من أوكرانيا وروسيا، مما يخفف الآثار المباشرة، غير أن التضخم كان قد بلغ بالفعل أعلى مستوياته على مدار أربعة عقود قبل أن تؤدي الحرب إلى رفع أسعار السلع الأولية، مما يعني أن الأسعار قد تواصل الارتفاع بينما يبدأ الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة.

آسيا والمحيط الهادئ

من المرجح أن يكون انتقال التداعيات من روسيا إلى المنطقة محدودا نظرا لعدم وجود علاقات اقتصادية قوية بينهما، ولكن بطء النمو في أوروبا سيخلف آثارا فادحة على كبرى البلدان المصدرة.

أما أكبر الآثار على الحسابات الجارية فسوف تظهر في اقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) المستوردة للنفط والهند والاقتصادات الواعدة ومنها بعض جزر المحيط الهادئ. وقد تزداد فداحة هذه الآثار بسبب تراجع السياحية في البلدان المعتمدة على الزيارات الروسية.

وبالنسبة للصين، من المتوقع أن تكون الآثار المباشرة أصغر نظرا لدفعة التحفيز المالي التي ستدعم هدف النمو لهذا العام وهو 5,5% في حين أن

مشتريات روسيا من الصادرات الصينية قليلة نسبيا. ومع هذا، فارتفاع أسعار السلع الأولية وضعف الطلب في كبرى أسواق التصدير يضيفان إلى التحديات التي تواجهها.

وهناك تداعيات مماثلة في كل من اليابان وكوريا، وقد يؤدي تقديم دعم جديد على النفط فيهما إلى تخفيف تلك الآثار. وفي ظل ارتفاع أسعار الطاقة، سيرتفع التضخم في الهند والذي بلغ بالفعل الحد الأعلى للنطاق الذي يستهدفه البنك المركزي.

ويُتوقع تراجع ضغوط أسعار الغذاء في آسيا بفضل الإنتاج المحلي والاعتماد على الأرز أكثر من القمح. أما الواردات من المواد الغذائية والطاقة المكلفة فسوف ترفع أسعار المستهلكين، لكن الدعم والحدود العُليا المقررة لأسعار الوقود والغذاء والأسمدة قد تخفف من تأثيرها المباشر – وإن كانت المالية العامة هي التي ستتحمل تكاليفها.

الصدمات العالمية

لم تقتصر عواقب الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا على مجرد اهتزاز الأوضاع بالفعل في هذين البلدين وحسب، لكنها طالت المنطقة والعالم بأسره، كما أنها تشير إلى أهمية ووجود شبكة أمان عالمية ووضع ترتيبات إقليمية لوقاية الاقتصادات من الصدمات.

وكما قالت السيدة مدير عام الصندوق مخاطبة الصحفيين أثناء جلسة إحاطة عُقِدَت في واشنطن: "نحن نعيش في عالم معرض بشكل أكبر للصدمات". ثم استطردت قائلة "ونحتاج إلى القوة الجماعية للتعامل مع الصدمات القادمة".

وقد لا تتضح الصورة الكاملة لبعض الآثار لسنوات طويلة، إلا أن هناك بالفعل علامات واضحة على أن الحرب وما أفضت إليه من قفزة في تكاليف السلع الأولية الضرورية ستزيد من المصاعب التي تواجه صناع السياسات في بعض البلدان لتحقيق التوازن الدقيق بين احتواء التضخم ودعم التعافي الاقتصادي من الجائحة.

*****

ألفريد كامر هو مدير الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي منذ أغسطس 2020، وهو بهذه الصفة، يشرف على عمل الصندوق مع أوروبا.

وقبل ذلك، شغل السيد كامر منصب مدير مكتب المدير العام، حيث قدم المشورة للمدير العام بشأن القضايا الاستراتيجية والتشغيلية وأشرف على العمليات نيابة عن فريق الإدارة العليا؛ ونائب مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، حيث أشرف على العمل المعني باستراتيجية الصندوق وسياسته الرقابية؛ ونائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حيث أشرف على التطورات الاقتصادية الإقليمية وقضايا القطاع المالي؛ ومدير مكتب إدارة المساعدة الفنية، حيث قدم المشورة للإدارة العليا بشأن عمليات المساعدة الفنية وأشرف على أعمال تعبئة الموارد والشراكات العالمية من أجل بناء القدرات؛ ومستشار نائب المدير العام. كذلك عمل السيد كامر ممثلا مقيما للصندوق في روسيا. ومنذ انضمامه إلى الصندوق، عمل مع بلدان في إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط، كما عمل على مجموعة واسعة من قضايا السياسات والقضايا الاستراتيجية.

جهاد أزعور هو مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، حيث يشرف على عمل الصندوق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز.

وقد شغل الدكتور أزعور منصب وزير المال اللبناني من عام 2005 وحتى 2008، وهي الفترة التي قام خلالها بتنسيق تنفيذ مبادرات مهمة للإصلاح، منها تحديث النظم الضريبية والجمركية اللبنانية. وفي الفترة السابقة على عمله وزيرا للمال ثم الفترة اللاحقة لها، تولى عدة مناصب في القطاع الخاص، منها عمله في شركة ماكينزي وبوز آند كومباني حيث كان نائبا للرئيس والمستشار التنفيذي الأول. وقبل انضمامه إلى الصندوق في شهر مارس عام 2017، كان مديرا شريكا في شركة إنفنتيس بارتنرز للاستشارات والاستثمار.

ويحمل الدكتور أزعور درجة الدكتوراه في العلوم المالية الدولية ودرجة علمية عليا في الاقتصاد الدولي والعلوم المالية، وكلاهما من معهد الدراسات السياسية في باريس. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام بأبحاث حول الاقتصادات الصاعدة واندماجها في الاقتصاد العالمي حين كان زميلا لما بعد الدكتوراه في جامعة هارفارد. وللدكتور أزعور عدة كتب ومقالات منشورة حول القضايا الاقتصادية والمالية كما أن لديه خبرة طويلة في التدريس.

أبيبيه آمرو سيلاسي هو مدير الإدارة الإفريقية في الصندوق، وكان قبلها نائبا لمدير نفس الإدارة. وسبق للسيد سيلاسي أن قاد فرقا في الصندوق تُعنى باقتصاد البرتغال وجنوب إفريقيا، إلى جانب تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي لإفريقيا جنوب الصحراء"، كما سبق له العمل على اقتصادات تايلاند وتركيا وبولندا ومجموعة من قضايا السياسات. وفي الفترة من 2006 إلى 2009،

كان ممثلا مقيما للصندوق في أوغندا. وقبل انضمامه إلى الصندوق، كان يعمل في حكومة إثيوبيا.

إيلان غولدفاين هو مدير إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي. وكان السيد غولدفاين قد شغل منصب محافظ بنك البرازيل المركزي من مايو 2016 حتى فبراير 2019. وأثناء عمله محافظا للبنك المركزي، أشرف السيد غولدفاين على تنفيذ تغييرات تنظيمية كبيرة فتحت الباب أمام أطراف جديدة في مجال الخدمات المالية، وحفزت الابتكار والتوجه الرقمي وعززت نمو شركات التكنولوجيا المالية، مما كان له تأثير إيجابي على القطاع المالي في البرازيل. وفي عام 2017، منحته مجلة The Banker لقب "أفضل محافظ بنك مركزي للعام"، وفي العام التالي، منحته مجلة Global Finance لقب "أفضل محافظ بنك مركزي".

وتشمل خبرة السيد غولدفاين في القطاع الخاص شغله مناصب كبير الاقتصاديين وشريك في Itaú Unibanco، وشريك مؤسس في Ciano Investimentos، وشريك وخبير اقتصادي في Gávea Investimentos – وهي ثلاث مؤسسات مالية رائدة في البرازيل، كما شغل في وقت أقرب منصب رئيس المجلس الاستشاري في بنك "كريدي سويس" بالبرازيل. وعمل السيد غولدفاين كذلك مستشارا لعدد من المنظمات المالية العالمية منها البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.

وقد درس السيد غولدفاين علم الاقتصاد في جامعات مختلفة في البرازيل والولايات المتحدة، وقد نشر العديد من المقالات والكتب. والسيد غولدفاين حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا (MIT)، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة بونتيفيكا

كاتوليكا ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الفيدرالية، وكلاهما في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية.

تشانغ يونغ ري هو مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي. وقبل انضمامه إلى الصندوق، شغل الدكتور ري منصب كبير الاقتصاديين في بنك التنمية الآسيوي. وكان المتحدث الرئيسي باسم البنك فيما يخص الاتجاهات العامة الاقتصادية والتنموية، والمشرف على إدارة الاقتصاد والأبحاث. كذلك شغل الدكتور ري منصب الأمين العام للجنة الرئاسية المعنية بقمة مجموعة العشرين في جمهورية كوريا. وقبل تعيينه في لجنة الخدمات المالية، كان أستاذاً للاقتصاد في جامعة سول الوطنية وأستاذاً مساعداً في جامعة روتشيستر. وبالإضافة إلى ذلك، عمل بصورة متكررة ونشطة مستشارا في شؤون السياسات لدى حكومة كوريا، بما فيها مكتب الرئيس، ووزارة المالية والاقتصاد، وبنك كوريا المركزي، ومركز الإيداع الكوري للأوراق المالية، ومعهد التنمية الكوري. وتتمثل اهتماماته البحثية الرئيسية في الاقتصاد الكلي والاقتصاد المالي والاقتصاد الكوري. وللدكتور ري مؤلفات عديدة منشورة في هذه المجالات. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة سول الوطنية.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522

2 - قراءة للأزمة الأوكرانية على الموقع الرسمي للحزب الشيوعي الروسي

فياتشيسلاف تيتيكين، عضو لجنة التنسيق في الحزب الشيوعي لروسيا الإتحادية

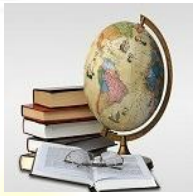

متابعات وترجمات دوليةمنذ 24–03–2022

هناك حرب في أوكرانيا .ظاهريا، يبدو الأمر وكأنه نزاع مسلح بين روسيا وأوكرانيا. تحدثت جميع القوى السياسية، بما في ذلك اليسار، عن هذه الأحداث. نطاق التقييمات: من الإنسانية – العاطفية ("الناس يموتون، أوقفوا الحرب") إلى الطبقية البحتة ("الغرب يدفع بنظامين من حكم الأوليغارشية"). في الواقع، هذا الصراع له جذور عميقة. عند تحليل الوضع، يجب أن نأخذ بعين الإعتبار المحتوى القومي للصراع الطبقي والمحتوى الطبقي للنضال الوطني.

ما هي أوكرانيا؟ كانت أراضي أوكرانيا الحالية حتى منتصف القرن السابع عشر منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة متنازع عليها بين البلدان المجاورة. بحلول بداية القرن العشرين، تم تقسيم أراضي أوكرانيا الحالية بين بولندا والنمسا والمجر وروسيا. بعد ثورة 1917، أعلنت بعض هذه الأراضي استقلالها مؤقتا. لكن في عام 1922 انضموا إلى الإتحاد السوفيتي باسم جمهورية أوكرانيا الإشتراكية السوفيتية. لذلك اكتسبت أوكرانيا دولة، على الرغم من محدوديتها.

كانت أوكرانيا دولة زراعية. لضمان تطويرها في عام 1918 بناء على اقتراح فلاديمير لينين، تم نقل ست مناطق صناعية روسية إلى أوكرانيا بما في ذلك دونيتسك ولوغانسك التي لم تكن أبدا جزءا من أوكرانيا. في عام 1939 تم ضم غاليسيا (أوكرانيا الغربية) إلى أوكرانيا، التي كانت في السابق جزءا من بولندا. الأراضي الحالية لأوكرانيا هي نتيجة دخولها إلى الإتحاد السوفيتي. وهي تتألف من قطع متفرقة: من غاليسيا (لفيف) ذات التأثير القوي للكاثوليكية إلى أوكرانيا الشرقية، والتي تنجذب بقوة نحو روسيا.

تطورت أوكرانيا الإشتراكية بقوة. تمت إضافة صناعة الطائرات والصواريخ والبتروكيماويات وصناعة الطاقة الكهربائية (4 محطات للطاقة النووية) والصناعات الدفاعية لاستخراج المعادن والفحم. كجزء من اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية، لم تحصل أوكرانيا على الجزء الأكبر من أراضيها الحالية فحسب، بل حصلت على الإمكانات الإقتصادية مما جعلها عاشر أكبر اقتصاد في أوروبا. كان السياسيون الأوكرانيون مهيمنين في القيادة السوفيتية. ن. خروشيف، ل. بريجنيف ، ك. تشرنينكو أداروا الإتحاد السوفيتي من 1953 إلى 1983.

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي في كانون الأول/ديسمبر 1991، أصبحت أوكرانيا دولة مستقلة لأول مرة في تاريخها. لكن هذا دمر التكامل الإقتصادي المستمر منذ قرون مع روسيا. أدى نموذج "السوق" إلى تراجع التصنيع في أوكرانيا، وإلى انخفاض حاد في مستوى معيشة السكان. على أساس الخصخصة المفترسة، نشأت طبقة الأوليغارشية.

الآن هي أفقر دولة في أوروبا. مستوى الفساد والتمايز الاجتماعي هو الأعلى في العالم. الصناعة التحويلية باستثناء المعادن، تم تدميرها عمليا.

يعتمد الإقتصاد على القروض الغربية وتحويلات الأموال من العمالة المهاجرة التي غادرت إلى أوروبا وروسيا بحثا عن عمل. (حوالي 10 ملايين من أصل 45 مليون شخص)، وهم في الأساس متخصصون مؤهلون. لقد بلغ تدهور الرأسمال البشري حدوده. البلد على شفا كارثة وطنية.

سكان أوكرانيا غير راضين بشدة. لكن هذا الإستياء من السلطات الموالية للغرب يتم التلاعب به بطريقة تجعل المزيد من القوى الموالية للغرب تفوز في الإنتخابات في كل مرة. في شباط/فبراير 2014، تم تنفيذ انقلاب حكومي مدعوم من الولايات المتحدة وحلف الناتو في أوكرانيا. صرحت وزارة الخارجية الأمريكية علانية أنها استثمرت 5 مليارات دولار في إعدادها.

جاء النازيون الجدد إلى السلطة. هؤلاء هم، أولا وقبل كل شيء ، أشخاص من غرب أوكرانيا (غاليسيا)، التي كانت لقرون تحت حكم بولندا والنمسا–المجر. المشاعر القومية المتطرفة ومعاداة السامية ومعاداة بولندا والروسوفوبيا والشيوعية قوية تاريخيا هناك. بعد غزو هتلر للإتحاد السوفيتي، استقبلت القوات الألمانية في غرب أوكرانيا بالزهور. تم تشكيل فرق قوات الأمن الخاصة هناك قاتلت ضد الجيش الأحمر. بدأ القوميون المحليون، بقيادة ستيفان باندیرا، المعجب بهتلر، في إبادة السكان اليهود. في أوكرانيا قُتل حوالي 1.5 مليون يهودي – ربع ضحايا الهولوكوست. خلال "مذبحة فولين" عام 1944 قُتل حوالي 100.000 بولندي بوحشية في غرب أوكرانيا. دمر أتباع باندیرا المجموعات القتالية السوفيتية وأحرقوا الرجال والنساء والأطفال أحياء في مئات القرى في بيلاروسيا. اشتهر القوميون الأوكرانيون الذين خدموا كحراس في معسكرات الإعتقال الألمانية بقسوة وحشية.

بعد الحرب من عام 1945 إلى عام 1953، أطلق المتمردون المناهضون للشيوعية والسوفيت المدعومون من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في غرب أوكرانيا الإرهاب ضد السكان المدنيين. خلال هذه السنوات قتل أتباع باندیرا حوالي 50 ألف مدني. هذه هي طبيعة القوى – أحفاد الفاشيين وأتباعهم – التي وصلت إلى السلطة بعد انقلاب 2014. إن تقاليد الإرهاب المعادي لبولندا والمعاداة للسامية ولروسيا قوية للغاية بين النازيين الجدد الذين يحكمون أوكرانيا بالفعل. تم حرق 42 من معارضي النازية أحياء في مبنى النقابات في أوديسا في 2 أيار/مايو 2014.

إنه تحالف بين النازيين الجدد ورأسمال الأوليغارشية. أتباع باندیرا (مثل كتيبة العاصفة في ألمانيا) بمثابة انفصال مفاجئ عن الشركات الكبرى. الفرق الوحيد هو أن أتباع باندیرا يمتنعون عن معاداة السامية الصريحة، بعد أن أسسوا وحدة طبقية مع الأوليغارشية المحلية. يسيطر أتباع باندیرا بشدة على كل حركة لسلطة الدولة، ويبتزها باستمرار بالتهديد بالإنقلاب. من ناحية أخرى، يتم تحديد سياسة أوكرانيا من قبل السفارة الأمريكية في كييف.

إن طبيعة الدولة الأوكرانية الحالية هي تحالف الرأسمال الكبير وبيروقراطية الدولة، بالإعتماد على عناصر إجرامية وفاشية تحت السيطرة السياسية والمالية الكاملة للولايات المتحدة.

بعد عام 2014، تم غرس الأيديولوجية النازية في أوكرانيا. تم إلغاء يوم النصر على الفاشية في 9 أيار/مايو. الفاشيون الأوكرانيون – المنظمون والمشاركون في فظائع الحرب – معترف بهم رسميا كأبطال وطنيين. تقام مسيرات الشعلة كل عام تكريما للمجرمين الفاشيين. تمت تسمية الشوارع والساحات من بعدهم. يعمل الحزب الشيوعي الأوكراني تحت الأرض. أصبح

الترهيب والإغتيالات السياسية للسياسيين والصحفيين مستمرين. يتم تدمير النصب التذكارية لـ لينين وكل ما يتعلق بذكرى الحياة في الإتحاد السوفيتي.

في الوقت ذاته، بدأت محاولة لاستيعاب السكان الروس في أوكرانيا بالقوة بقمع اللغة الروسية. أدت محاولة إدخال اللغة الأفريكانية بدلا من الإنجليزية في جنوب إفريقيا إلى انتفاضة سويتو في عام 1976. وحدث نفس الشيء في أوكرانيا. أدت محاولة نقل التعليم المدرسي من اللغة الروسية إلى الأوكرانية إلى مقاومة قوية في منطقتي دونيتسك ولوغانسك. حمل الناس السلاح. في مايو 2014، تم إجراء استفتاء هناك، حيث صوت 87% من المواطنين لصالح الاستقلال. هكذا نشأت جمهوريات دونيتسك ولوغانسك الشعبية. بعد عدة محاولات فاشلة لغزو دونيتسك ولوغانسك، تحول النازيون من كييف إلى الإرهاب. خلال 8 سنوات من القصف بالمدافع من العيار الثقيل، لقي أكثر من 13 ألف مدني، بينهم أطفال ونساء وشيوخ مصرعهم في دونيتسك ولوغانسك. مع الصمت التام للمجتمع العالمي.

يقوم الشيوعيون في روسيا بدور نشط في الدفاع عن دونيتسك ولوغانسك. مئات الشيوعيين يقاتلون النازيين كجزء من قوات الجمهوريات الشعبية. مات العشرات من الشيوعيين في هذا الصراع. خلال 8 سنوات، أرسل الحزب الشيوعي لروسيا الإتحادية 93 قافلة من المساعدات الإنسانية إلى هذه الجمهوريات بوزن إجمالي يبلغ 13000 طن، واستقبلت آلاف الأطفال للراحة والعلاج في روسيا. كل هذه السنوات، طالب الحزب الشيوعي لروسيا الإتحادية برئاسة غينادي زيوغانوف من القيادة الروسية بالإعتراف باستقلال دونباس.

في آذار/ مارس 2015 بمبادرة من روسيا (بمشاركة ألمانيا وفرنسا) تم إبرام اتفاقيات مينسك، والتي نصت على الوضع الخاص لـ دونيتسك–لوغانسك

داخل أوكرانيا. ومع ذلك، تهربت أوكرانيا من تنفيذها. بدعم من الولايات المتحدة، كانت كييف تستعد لسحق دونيتسك–لوغانسك بقوة السلاح. قدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأعضاء آخرون في الناتو تدريبات للجيش الأوكراني. قاموا ببناء أكثر من 30 منشأة عسكرية كبيرة في أوكرانيا بما في ذلك 15 مختبر للبنتاغون لتطوير الأسلحة الجرثومية (الكوليرا والطاعون والأمراض الفتاكة الأخرى). أوكرانيا بمحطاتها الأربعة للطاقة النووية وإمكانياتها العلمية والتقنية الضخمة قادرة على صنع قنبلة ذرية. تم الإعلان عن هذه النية علانية. كان هناك خطر من نشر صواريخ كروز الأمريكية. يهدد الوضع في أوكرانيا بشكل متزايد أمن روسيا.

في كانون الأول/ديسمبر 2021، اقترحت روسيا على الولايات المتحدة التحدث عن عدم توسيع الناتو. تجاهلت الولايات المتحدة والناتو الاقتراح. حذرت روسيا في كانون الثاني/يناير 2022 من أنها ستضطر إلى اتخاذ تدابير إضافية لحماية أمنها. في الوقت نفسه ، أصبح معروفا أن أوكرانيا قد حشدت 150.000 جندي وكتائب نازية في دونباس. كانت كييف، بدعم من الولايات المتحدة، تستعد لاستعادة السيطرة على دونباس من خلال الحرب في مارس.

في 22 شباط/ فبراير، أعلن الرئيس بوتين الإعتراف باستقلال دونيتسك–لوغانسك. في 25 فبراير، بدأت عملية القوات المسلحة الروسية.

روسيا لن تحتل أوكرانيا. الغرض من العملية هو تحرير أوكرانيا من النازيين وحيادها (رفض الإنضمام إلى الناتو). تكتيكات القوات الروسية، أثناء مهاجمة المنشآت العسكرية، لتقليل الخسائر بين السكان المدنيين والجيش الأوكراني، لتجنب تدمير البنية التحتية المدنية. إنهم أخوة. سنواصل العيش

معا. ومع ذلك، يستخدم نازيو باندیرا أكثر التكتيكات إثارة للاشمئزاز من الفاشيين الألمان، باستخدام المدنيين ومنازلهم كدروع بشرية. ينصبون قذائف مدفعية ودبابات في مناطق سكنية، ويمنعون المواطنين من مغادرة مناطق الحرب، ويحولون مئات الآلاف إلى رهائن.

هذا التكتيك النازي الشائن لا يدان في الغرب. إن الولايات المتحدة، التي تشن حربا إعلامية من خلال وسائل الإعلام التي تسيطر عليها (فقط روسيا اليوم تقاوم)، هي المهتمة بالحرب. لا تهاجم الولايات المتحدة روسيا فحسب، بل تهاجم أوروبا أيضا. كانت حرب الناتو ضد يوغوسلافيا عام 1999 وسيلة لزعزعة استقرار الإتحاد الأوروبي. الهدف الرئيسي للولايات المتحدة اليوم هو منع إمدادات الغاز الروسي عبر خط أنابيب السيل الشمالي–2 لإجبار أوروبا على شراء غاز مسال أغلى ثمنا من الولايات المتحدة، وبالتالي إضعاف ألمانيا ودول الإتحاد الأوروبي الأخرى بشكل حاد. يبلغ حجم التجارة بين روسيا والإتحاد الأوروبي 260 مليار دولار في السنة. مع الولايات المتحدة – 23 مليار دولار أمريكي. 10 مرات أقل. لذلك العقوبات التي فُرضت بناء على طلب الولايات المتحدة ضربت، في المقام الأول، أوروبا. الأحداث في أوكرانيا هي حرب أمريكية أخرى للسيطرة على العالم.

بالمناسبة، الإدعاءات حول الطبيعة العالمية لمقاطعة روسيا خاطئة. دول البريكس (البرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا) التي تشكل 43% من سكان العالم لا تؤيد العقوبات. تحتل الصين المرتبة الأولى والهند – ثالث أكبر إقتصادات العالم. لم يتم دعم العقوبات من قبل آسيا (باستثناء اليابان وكوريا الجنوبية بقواعدهما العسكرية الأمريكية)، والشرق الأوسط، وأكبر دول أمريكا اللاتينية وأغلبية

منذ 30 عاما، كنت من أكثر منتقدي السياسة الداخلية والخارجية للنخبة الروسية نشاطا. في طابعها الطبقي، لا تختلف سلطة الأوليغارشية البيروقراطية في روسيا كثيرا عن السلطة في أوكرانيا (باستثناء الفاشية والسيطرة الأمريكية الكاملة). ومع ذلك، في تلك الحالات النادرة للأسف عندما يتبع قادة روسيا خطا يلبي المصالح التاريخية للبلاد والشعب، فإن مبدأ النقد "التلقائي" بالكاد يكون مناسبا.

لطالما جادلت في أن العقوبات سيكون لها تأثير مفيد في التخلص من اعتماد روسيا المفروض على الغرب في مختلف مجالات الحياة. تتخذ الحكومة الروسية بالفعل الخطوات الأولى في هذا الإتجاه. تتمثل مهمة قوى اليسار في تشجيع السلطات بقوة على تغيير ليس فقط السياسة الخارجية، ولكن أيضا المسار الإجتماعي والإقتصادي، الذي لا يتوافق مع مصالح الشعب.

مقال نُشر على الموقع الرسمي لـ الحزب الشيوعي الروسي" ما الذي يحدث في أوكرانيا وحولها" في 14 مارس 2022 (ترجمة المعسكر الإشتراكي) ، الرابط : اضغط هنا

https://strategicfile.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84/

مقال نُشر على الموقع الرسمي للحزب الشيوعي الروسي

3 - حَربٌ عالميةٌ اقتصاديةٌ مُتشابِكةُ التداعيات | كتب البروفسور مارون خاطر

البروفسور مارون خاطر، باحث في الشؤون الماليَّة والاقتصاديَّة

2022-03-24

دَخَلَت الحَربُ الروسيَّة–الأوكرانيَّة أُسبوعها الثالث على وَقعِ تَوَسُّعِ رُقعة عَمَليَّاتِها وتداعياتِها الاقتصاديَّة. في السياسة لا تتناحرُ روسيا وأوكرانيا فحَسب، بل تصطفُّ خلفهما مَحاوِرُ الأرض من مَشرِقِها إلى مَغرِبِها. في الاقتصاد، استَعَرَ القتال بين عِملاقَيّ الطَّاقة والغذاء والمَعَادن والمواد الأوليَّة الصناعيَّة والأسمدة، فامتدَّ لهيبُه ليُشعل العَالمَ بأسره. أمَّا الأسباب فاقتصاديَّة–استراتيجيَّة في الدَّرَجة الأولى، ثُمَّ استعماريَّة–تَوَسُّعيَّة ذات أبعاد قاريَّة. انطلقت شرارة الحَرب في الوَقت الذي بدأ الاقتصاد العالميّ التقاط أنفاسه إثرَ التغلُّب غير المؤكَّد على جائحة كورونا، فَكَبَحَت فُرَصَ انتعاشِهِ. اهتزَّت الأسواق الماليَّة إيذانًا بالتماس أولى تَبِعات الحرب على اقتصادات العالم، وإن بدا مستوى تأثُّرِها لا يتناسب مع العُمقِ المُتُوَقَّع للأزمة الآتية. منذُ اليوم الأول للحرب أدرك العالم أن الآثار المباشرة لانخفاض حجم التعاملات التجارية مع روسيا وأوكرانيا ستكون له عواقب كارثية واسعة الامتداد. تيقَّنَ الجميع أن هذه الحرب ستؤدّي إلى ارتفاع أسعار السِلَع وعلى رأسها أسعار الطَّاقة والأغذية. في هذا الإطار، تَتَخوَّف صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية أن يؤدّي الارتفاع المُستَمِرّ في أسعار النَّفط إلى رُكود الاقتصاد العالميّ للمرَّة الثانية خلال ثلاث سنوات. وكان المَجلِس التنفيذي لصُندوق النَّقد الدولي حذَّر في اجتماعه الأخير الذي عُقِد مُنذُ أيام قليلة من "التَّداعيات الكارثيَّة" للحرب الروسيَّة على الاقتصاد العالميّ.

يُنذِرُ النِّزاعُ الدَّائر في أوكرانيا بتحفيزٍ مُتجدِّدٍ للتضخُّم العالمي سَيُسَبِّبُهُ الارتفاع المُرتَقَب لأسعار السِّلع. يُشَكِّل اضطراب الأعمال التجاريَّة والضَّغط غير المسبوق على سلاسل التَّوريد الناتِجَين عن المعارك السَّبب الأول والمباشر للتَضَخُّم المُتَوَقَّع. توقَّعَ المعهد الوطني البريطاني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية أن تَتَسَبَّب الحرب الروسية–الأوكرانية بتراجع الناتج المَحَليّ الإجمالي للعالم بنسبة ١٪ بحلول العام ٢٠٢٣ بما قيمتُهُ ١ تريليون دولار. مِن ناحية ثانية، قدَّرَ المعهد ارتفاع معدَّلات التَضَخُّم عالميًا بنحو ثلاث نقاط مئويَّة في العام ٢٠٢٢ ونُقطَتَين مئويَّتين في العام ٢٠٢٣. إلَّا أنَّ العقوبات التي طالت والتي سَتَطال الاقتصاد الرُّوسي سَتَكون الأكثر قسوةً وتشدُّدًا. تَهدُفُ هذه العقوبات إلى الحَدِّ من قُدرة روسيا على الاقتراض من الأسواق العالميَّة مِمَّا سَيمنَعُها من إعادة تَمويل ديونها. من ناحية ثانية، تَرمي العقوبات على المَصرِف المَركزي الرّوُسي إلى فَرض قيود شديدة عليه تَمنَعُهُ من الوصول إلى الاحتياطات الدوليَّة لدعم عملته ونظامِهِ الماليّ. تُقَدِّر صَحيفة "فايننشال تايمز" احتياطي المَصرِف المركزي الرُّوسي في نهاية الشهر الأوَّل من العام الحالي بـ ٦٣٠ مليار دولار، يُضاف إليها ١٧٥ مليار دولار وهو رَصيد الصُّندوق السيادي الذي يُشَكِّل ١١٪ مِن حَجمِ الناتج المحلي.

أمَّا العقوبات على النِّظام المصرفي الروسي فجاءت انتقائيَّة وتمثَّلت باستبعاد عدد مُحَدَّد من المصارف مِن نظام "سويفت" في محاولةٍ لتلافي التعرُّض المباشر للمعاملات المُتعلِّقة بتوريد الطَّاقة الى أوروبا. تهدف هذه الخطوة إلى الحدّ من قدرة روسيا على إتمام المعاملات الماليَّة عَبْرَ الحدود وبالتالي إلى إبطاء عمليات التبادل التجاري. من المهمّ الإشارة في هذا الإطار الى أنَّ اعتماد نظام الدَّفع الروسي أو تَفعيل أحد أنظمة الدَّفع الصينيَّة لا

يُمكن أن يُشَكِّلان بديلًا من "سويفت". يَبقى أنَّه مِنَ المُبكِر جدًّا التكهُّن بتأثيرات هذه العقوبات على المَدَيَين المتوسِّط والبعيد. صحيح أنَّ هذه التَّدابير أدَّت إلى هبوطٍ حادّ في أسعار الأصول وفي سعر صرف الروبل الروسي. إلَّا أنَّ تبعاتِها قد تَرتَدّ على فارِضيها إذا ما قرَّرَت روسيا الرَّدَّ عَبرَ استعمال السِلاح عينه مما قد يَجعل انعكاساتها تتَّسِمُ بشموليةٍ وخطرٍ اكبَرَين. لا يمكن حصر مقاربة العقوبات على روسيا بقدرة الاقتصاد الروسي على التحمُّل. فالواقع يُحَتِّم النَظَر إلى قدرة أوروبا على احتمال هذه العقوبات بالأصالة عنها وبالوكالة عن الولايات المُتَّحِدَة. ستستهدف روسيا أوروبا في معرض رَدِّها على مَنع المصارف والكيانات الروسيَّة من استعمال الدولار وحَظر واردات النَّفط الرّوسي الذي اعلَنَهُ الرَّئيس الأميركي، جو بايدن، منذ أيَّام. فالعُمق الأوروبي يَعتَمِدُ على الغاز الرُّوسي بنسبة تَصِل إلى قُرابة ٤١٪ من إجمالي احتياجاته في حين يُشَكِّل النَّفط الخام الرُّوسي ٢٧٪ من مجمل الإمدادات.

في العَلَن، تَبدو الحَرب الروسيَّة على أوكرانيا وكأنها قَسَمت العالم إلى معسكرين متقابِلَين: الأوَّل "شرقيٌّ" يَضُمُّ روسيا وإيران ومن خَلفِهما الصين، والثاني "غربيٌ" تنضوي تَحتَه الدُّوَل الأوروبية واليابان وكوريا الجنوبية وأوستراليا وكندا ومِن خَلفِها الولايات المُتَّحدة الأميركيَّة. إلّا أنَّ الواقِعَين الجيوسياسي والاستراتيجي يُخفِيانِ حقائقَ قد تَكون مُغايرة. لَيس تراجع اليورو أمام الدولار الأميركيّ والين الياباني وهُبوط الأسواق الأوروبيَّة الى أدنى مستوى لها منذ عام، عند تقدُّم خيار فرض عقوبات أميركيَّة على النَّفط الروسي، إلَّا مؤشِّرٌ واضح على ذلك. لا يُمكن أن تَكون الاصطفافات الحاليَّة مُستدامة في ظلِّ التَّخَوُّف من ازدياد احتمالات المخاطر التَضَخُّمية وتوسُّع امتداداتها وما قد ينتج عنها من تباطؤ في النُموّ الاقتصادي. فالمَوقِفَان

الأميركي والأوروبي لَن يَكونا مُوَحَّدَين حيال فَرضِ عُقُوباتٍ نَفطيَّةٍ على روسيا كما لن يكون الموقف الأوروبي مُوَحَّدًا إذا انزلقت الأمور إلى نزاع عسكري مع روسيا. انطلاقًا مما تَقَدَّم، تبدو علاقة أوروبا الإقتصاديَّة بروسيا شبيهة إلى حَدٍّ بعيد بعلاقة الولايات المُتَّحدة بالصين. ما يَصُحُّ في المُعَسكَر "الشَّرقي" يصُحُّ أيضًا في غَريمِهِ "الغَربيّ". فالصين لم تتجاهل الهجوم الروسي وإن لم تُبادر الى إدانته. فقد أكَّدَ وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، استعداد بلاده لتمثيل دور في التوسُّط لوقف إطلاق النار مع تأكيده على دعم بلاده الثابت لسيادة أوكرانيا. من ناحية ثانية، امتنعت الصين إلى جانب ٣٤ دولة أخرى عن التَّصويت على قرارٍ للأمم المتحدة يُدينُ الغزو الرُّوسي في حين تَوَقَّعَ الكثيرون أن يَكونَ تصويت الصِّين إلى جانب روسيا. فَبَين أوروبا والصِّين علاقة تجاريَّة تاريخيَّة إذ تُشَكِّل أوروبا وجهةً أساسيَّةً للبضائع الصينيَّة التي تَرِد إليها بانتظام عَبرَ خَطِّ حاويات الساحل الشرقي كما عَبرَ الخَطّ الشمالي الذي يَمُرُّ بِروسيا نفسها، بالإضافة الى الكثير من الخطوط الجوية والبحرية. في النهاية، لا بُدَّ أن تَصِلَ التَّداعيات الاقتصاديّة للحرب الى أميركا نفسها من خلال تَقَلُّبات الأسواق وارتفاع كِلفة الطيران وأسعار الطَّاقة وهي أسباب دافعة ستؤدي الى ارتفاع معدل الفائدة الفيديرالي بوتيرة أعلى.

مع بَدء العمليات الروسية على أوكرانيا بدأت حرب عالميَّة اقتصاديَّة شعواء قد تطول وتَتَمَدَّد...

إن كان تحديد تاريخ بدء الحرب مُمكنًا، فتاريخ انتهاء تداعياتها يبقى غير قابل للتحديد. تُدَمِّر الحروب أجزاءَ من اقتصادات الدول القويَّة في الوقت الذي تَسحَق عن بُعد شُعوبَ الدُّوَل الفقيرة المُنتَشِرة في أصقاع الأرض. يَصِلُ

شَبَحُ الحَربِ إلى بِلاد الفُقراء فَيَزدادُ الجوعُ حِدَّةً والبؤس ذُلًّا والوجع أنينًا ويزداد الأنينُ صلاةً.

يَتَقاتَلُ الكبار فَيَموتَ أهلُ الصِّغار ويَموتُ الصغار وإن عاشوا... إسألوا اللبنانيين يُخبرونكم...

تَتَشَعَّب تداعيات الحرب فتتحوَّر وتمتَدُّ الى حيث تصبح الإنسانيَّة سرابًا والإنسان ترابًا والمصالحُ آلهةَ تعبدها شياطين الأرض وحتَّى ملائكَتَها!

https://strategicfile.com/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%8a%d9%88%d8%a8%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%aa%d9%8a%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a/%d8%ad%d9%8e%d8%b1%d8%a8%d9%8c-%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a9%d9%8c-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a9%d9%8c-/%d9%85%d9%8f%d8%aa%d8%b4%d8%a7%d8%a8%d9%90%d9%83%d8%a9%d9%8f-%d8%a7

4 - شلل البنوك المركزية العالمية في مواجهة تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية | كتب حسان خضر

حسّان خضر، باحث وكاتب لبناني

فضلًا عن الخسائر في الأرواح فإن للحروب آثارًا اقتصادية لا تنحصر في حدود الدول المتحاربة فحسب، بل تتعداها لتؤثر على المسار الاقتصادي لبقية دول العالم. وفي هذا الإطار، فإن تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا قد أرسلت موجة من اللاجئين تقدر بأكثر من مليوني لاجئ إلى البلدان المجاورة لها. ونتيجة لذلك، بادرت عدة دول اقتصادية مؤثرة نحو فرض عقوبات اقتصادية غير مسبوقة على روسيا. وكانت روسيا قد هددت علانية بعرقلة تدفق الغاز الطبيعي إلى أوروبا ردًا على العقوبات التي تم فرضها عليها، وقد تتسبب مثل هذه الخطوة في ارتفاع هائل في التضخم الذي يحتاج إلى حد كبير إلى امتصاصه.

وبينما تستمر هذه الأزمة بإذكاء حالة عدم اليقين لآفاق الاقتصاد العالمي، فقد أخذت أسعار الطاقة والسلع الأساسية – بما في ذلك القمح وغيره من الحبوب وكذلك المعادن – مسارًا متصاعدًا، حتى وصلت إلى مستويات مرتفعة قياسية، وذلك في ضوء تسابق المستوردين لتأمين وارداتهم من الإمدادات المتاحة. كما سيؤدي النقص في السلع الغذائية الأساسية إلى زيادة آلام التضخم على الصعيد العالمي بما يزيد من الضغوط التضخمية الناشئة عن اختلالات سلاسل الإمداد والتعافي من جائحة كورونا.

وهنا السؤال، ما هو دور البنوك المركزية في العالم ولا سيما الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في المعالجة والحلول؟ هل هناك من يدق ناقوس الخطر؟ هناك قلق كبير بشأن هذا الاضطراب في أوكرانيا وروسيا والإجراءات العنيفة وغير القانونية والإجرامية التي يتخذونها وتأثير ذلك على التجارة العالمية، والأهم من ذلك، على الأمن الغذائي العالمي. يمكن أن نكون على حافة أزمة جوع في جميع أنحاء هذا العالم فالاضطرابات وارتفاع أسعار السلع ستؤدي إلى زعزعة استقرار أسواق الغذاء العالمية وتهديد الاستقرار الغذائي والاستقرار الاجتماعي. ماذا يجب أن يفعل الفيدرالي والبنوك المركزية في العالم؟

بالعودة الى ثلاثة عقود إلى الوراء قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق، الان جرينسبان، يبدو أن الاحتياطي الفيدرالي العظيم لديه حل لأي مشكلة تقريبًا. الحروب والأزمات المالية والركود الاقتصادي والهجمات الإرهابية والوباء. ولكن الاحتياطي الفيدرالي تصرف باعتباره سوبرمان بلا حدود للإنقاذ بمعدلات فائدة منخفضة باستمرار وتضخم نقدي أقوى. وكلما كبرت الأزمة، كلما زادت قوة الإجراءات لمكافحة الضغوط التضخمية. على الأقل بالنسبة للأسواق المالية، لم تعد الأزمات أمرًا يدعو للخوف. في الواقع، لقد كانت

فرصًا لكسب المال. وأصبح هذا التصور مترسخًا بشكل أعمق في أسعار الأصول المالية والمشتقات – وهيكل السوق – في جميع أنحاء العالم.

ولكن اليوم وبعد اقتراب الأسبوع الثاني من الحرب الروسية الأوكرانية على نهايته، تغير كل شيء. لا يوجد لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي ومجموعة البنوك المركزية العالمية أية حلول لأسوأ أزمة عسكرية أوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. لا توجد حلول لارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والمواد. لا يوجد حل للنقص في العديد من السلع الحيوية. لا يوجد حل للذعر الذي ينتاب عمليات الشراء.

لا يوجد حلًا إذا قررت الصين استخدام مدخراتها الهائلة من الدولارات لشراء إمدادات إضافية من السلع – بأي ثمن. لا يوجد حل لأزمة سلسلة التوريد العالمية المتفاقمة. لا يوجد حل لحالات إفلاس البنوك الروسية وانهيار قيم الأوراق المالية وعدم السيولة. لا شيء للبنك المركزي المشلول لروسيا الاتحادية. لا يوجد حل لـ"الستار الحديدي" الجديد. لا يوجد حل لخطر حدوث أزمة نووية (منشآت طاقة أو رؤوس حربية متضررة). لا يوجد حل لمخاطر توسع الحرب لتشمل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. لا يوجد اليوم سوى القليل من مسؤولي البنوك المركزية الذين يمكنهم قول أو فعل للتخفيف من عدد لا يحصى من المخاطر التي طغت على الأسواق والعالم.

https://strategicfile.com/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%8a%d9%88%d8%a8%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%aa%d9%8a%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a/%d8%b4%d9%84%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%88%d9%83-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%b2%d9%8a%d8%a9-

5 - سعر برميل النفط : حدود الارتفاع المتوقع

د. عماد عكوش، خبير مالي وإقتصادي

هل يصل سعر برميل النفط الى 185 دولار ؟

بعد توقع جي. بي. مورغن JP Morgan وصول سعر النفط إلى 185 $ للبرميل الواحد حصلت خضة كبيرة في سوق النفط العالمي وتجاوز سعر برميل النفط 115 دولار لكن ما مدى موضوعية هذا التوقع وهل يمكن لسعر البرميل أن يصل الى هذه الحدود ؟

في الواقع يحكم سعر برميل النفط في ظل السوق الحر سياسة العرض والطلب ، فالطلب خلال فترة كوفيد انخفض بشكل كبير ادى الى كساد كبير في سوق النفط وضغط باتجاه خفض سعره بحيث وصل سعر البرميل في نيسان 2020 الى ما دون 20 دولار ، هذا الامر دفع دول أوبك بلاس إلى اتفاق أبريل/نيسان 2020 مع عدد قليل من المنتجين الآخرين ، بمن فيهم الولايات المتحدة وكندا والنرويج الى خفض الإنتاج بما يقارب 10 ملايين برميل يومياً للمساعدة على استقرار السوق.

كانت نية تحالف أوبك بلاس في الأصل تخفيف القيود تدريجياً ابتداءً من يناير/كانون الثاني 2021 ، لكن هشاشة الانتعاش غير المتكافئ أدت إلى اللجوء لنهج أكثر حذراً. فبدلاً من التصور الأصلي الذي كان يتمثل في الوصول إلى 1.9 مليون برميل يومياً دفعة واحدة في يناير/كانون الثاني، قررت المجموعة زيادة مرحلية قدرها 500 ألف برميل يوميًا في يناير/كانون الثاني، مع السماح لروسيا وكازاخستان بزيادة إضافية طفيفة قدرها 75 ألف برميل يومياً فيما بينهما كنوع من المسكن.

مع بداية الانتعاش الاقتصادي وتراجع أخطار كوفيد وفتح الاسواق ، بدأ الطلب يرتفع على النفط بالمقابل بدأت أوبك بلاس بزيدة الانتاج لكن حجم زيادة الطلب لم يكن بنفس حجم زيادة الانتاج مما أدى الى أرتفاع الاسعار مجددًا. اليوم ومع الازمة الروسية الاؤكرانية وخروج روسيا بشكل جزئي من سوق التصدير عاد وارتفع الضغط على سعر برميل النفط لكن من واقع الارقام التي تحققها الاسواق هل يمكن لهذه الازمة ان تؤدي الى زيادة الاسعار لتصل الى 185 دولار للبرميل؟

يبلغ حجم الاستهلاك العالمي للنفط اليوم حوالي 98 مليون برميل يوميًا موزع بشكل اساسي على الشكل التالي:

اسم الدولة	حجم الاستهلاك	حجم الانتاج
الولايات المتحدة	20.000.000	15.000.000
الاتحاد الاوروبي	15.000.000	3.468.000
الصين	14.000.000	3.980.000
الهند	5.000.000	2.515.000
اليابان	4.000.000	4.000
السعودية	3.900.000	10.000.000
روسيا	3.200.000	10.000.000
ايران	1.947.000	3.990.000
العراق	818.000	4.450.000

أن خروج روسيا من سوق التصدير ولو بشكل جزئي وهي التي تصدر للسوق حوالي 5.000.000 مليون برميل يوميا" والتي بلغت قيمة صادراتها النفطية خلال العام 2021 مبلغ 110 مليار دولار لا شك أنه سيترك أثار

ستحرك السوق ولن تجعله يستقر لفترة ليست بقصيرة ، لكن هناك عوامل يمكن ان تكون عوامل مساعدة على أعادة الاستقرار للسوق منها:

–ان هناك اتفاقية مع الصين تم توقيعها ويمكن ان يصل حجم التصدير بموجبها الى حدود 2 مليون برميل يوميا" ، وهذه الاتفاقية ستبقى سارية المفعول.

–هناك دول أخرى تدور في فلك روسيا الاتحادية مثل كوريا الشمالية ، أرمينيا ، بيلا روسيا ، كوبا ، وغيرها من الدول تستورد النفط من روسيا ويبلغ حجم استيرادها مجتمعة حوالي مليون برميل يوميًا.

–هناك اتفاق نووي محتمل ان يتم توقيعه في الاسابيع القادمة مع ايران وهي التي يمكن ان تضخ في سوق التصدير ما يزيد عن ثلاثة ملايين برميل يوميًا.

–ان ارتفاع سعر برميل النفط الى ما يزيد عن 100 دولار سيشجع شركات النفط المستخرج من الزيت الصخري على زيادة الانتاج خاصة ان السوق الاميريكي بحاجة الى اكثر من خمسة ملايين برميل يوميا" هي حاصل سلبي ما بين حجم انتاجها وحجم استهلاكها مما يمكن ان يخفض حجم طلب الولايات المتحدة من السوق بما لا يقل عن ثلاثة مليون برميل يوميًا.

–أن ارتفاع سعر برميل النفط عالميا" سيخفض حجم الطلب عليه نتيجة لارتفاع التكلفة وبالتالي ارتفاع نسب التضخم في الاسعار وهذا ما حصل فعليا" عام 2008.

انطلاقًا من كل ما تقدم نجد ان حجم وكمية النفط الذي يمكن ان يخرج من السوق نتيجة للازمة الروسية الأوكرانية لن يزيد عن 2 مليون برميل يوميا" وهذه الكمية يمكن تعويضها سواء عبر زيادة انتاج بعض الدول في منظمة

أوبك ، أو عبر أيران التي يمكن ان تدخل السوق في أي وقت ، أو حتى عبر نفط الزيت الصخري الأميريكي ، لذلك لا يوجد مبرر لوصول سعر برميل النفط الى حدود 185 دولار اليوم ما دامت الازمة ممسوكة ولو بالحدود الدنيا.

https://strategicfile.com/%d8%a5%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af/%d8%b3%d8%b9%d8%b1-%d8%a8%d8%b1%d9%85%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7-%d8%ad%d8%af%d9%88%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b1%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b9-/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d9%88%d9%82%d8%b9

6 - تسعير منتجات الطاقة الروسية بالروبل: دس رأس الغرب في بوله

الدكتور ناجي صفا، كاتب سياسي لبناني

من العادات المعروفة انه عندما يقتني المرء قطا في بيته يعرض نفسه لتبول القط وربما إخراج قاذوراته في ارجاء البيت، وعلاج ذلك يجري بدس رأس القط ببوله وقاذوراته، ليتعلم ان لا يبول او يخرج قاذوراته في ارجاء المنزل، هكذا فعل بوتين العبقري واللماح مع الدول الغربية التي افردت كل قاذوراتها في البيت الروسي وفرضت جميع انواع العقوبات.

لم يكن هناك سبيلا أمام بوتين الا ان يدس رأس الغرب بالقاذورات التي انتجها، فالتعامل من الآن وصاعدا سيكون بالروبل الروسي، الغاز والنفط والقمح وبقية السلع والمواد الإستهلاكية والمعادن (النيكل واليورانيوم والاسمدة والزيت والقمح وغيرها من السلع، وكذلك محركات الصواريخ الى الفضاء) كل ما يحتاجه العالم من السلع الروسية سيجري تسعيرها وبيعها بالعملة لروسية، وعلى المشترين ان يلجأوا الى البنك المركزي الروسي لتأمين الروبل،

والتعامل لن يكون عبر المصارف الاجنبية، وانما مع المصارف الروسية الخاضعة للعقوبات كوسيط للدفع والتبادل.

هكذا وضع بوتين التحدي امام الغرب، وحوّل عملته إلى عملة عالمية، يجري التداول بها في الأسواق العالمية كبديلة للدولار واليورو . فرض بذلك فك الحجز عن الأموال الروسية المجمدة في المصارف نتيجة العقوبات، هكذا ستضطر أوروبا لشراء الروبل، سواء من السوق السوداء او البنك المركزي الروسي، لتسديد ثمن مشترياتها من الغاز والنفط، فهي تحتاجه ولا يمكنها الاستغناء عنه، ولن يكون بمقدورها تأمين البديل وقد حاولت وفشلت، واذا ما توقفت عن التعامل مع روسيا فان اقتصادها سيكون معرضا للإنهيار، بسبب إرتفاع الاسعار بشكل جنوني، هذا ما بدأت بوادره تظهر في عموم اوروبا، على أثر العقوبات والمقاطعة التي فرضتها . فقد تضاعف ثمن الغاز والنفط مرات عدة قبل ان يتوقف بوتين عن ضخه، كذلك القمح والذرة والزيوت التي فقدت عن رفوف الإستهلاكيات، وبعض المواد الغذائية والمعادن، ارتفع سعر الكهرباء والمواصلات وسعر الرغيف والزيت وبدأت اصوات المواطنين ترتفع.

يحتاج العالم لروسيا اكثر مما هي تحتاجه، فهي تصدر اكثر مما تستورد، وميزانها التجاري يميل لصالحها، هي على ابواب الإكتفاء الذاتي بعد التجربة التي خضعت لها بالعقوبات منذ العام ٢٠١٤ فقد عدلت في اساليب انتاجها والنمط الإقتصادي المتبع، لا سيما في الزراعة وبعض الصناعات تحقيقا لإكتفائها الذاتي.

الغرب يلعب مع القط، ومن يلعب مع القط عليه ان يتلقى خدوش اظافره.

https://strategicfile.com/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%8a%d9%88%d8%a8%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%aa%d9%8a%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a/%d8%aa%d8%b3%d8%b9%d9%8a%d8%b1/-%d9%85%d9%86%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%aa-

7 - تداعيات حرب أوكرانيا تعصف بالعالم العربي اقتصاديا.. ما أكبر التأثيرات؟

محمد المنشاوي 22/3/2022

أسعار القمح والذرة والشعير ارتفعت كثيرا في الدول العربية نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا والخوف من نقص الإمدادات (غيتي)

لا تبعد حدود العالم العربي عن أوكرانيا إلا ألف كيلومتر، إلا أن تأثير أزمتها الحالية، والناجمة عن الحرب الروسية على أراضيها واندلاع قتال شرس منذ 24 فبراير/شباط الماضي، يترك آثارا اقتصادية وتجارية ومالية ضخمة على العرب، إلى جانب البعد الجيوإستراتيجي.

وتمتد تأثيرات الأزمة إلى عدة فئات على رأسها صدمات أسعار الغذاء وخاصة القمح، ثم زيادات أسعار النفط والغاز، وأخيرا تأثر القطاع السياحي.

وبعد معاناة العالم العربي، وعلى مدار سنتين كاملتين، من تفشي وانتشار فيروس "كوفيد–19"، يتخوف البعض من تعرض المنطقة العربية لأزمة ترتبط باحتمال تعطل سلاسل الإمداد، وستكون لكل من هذه المشاكل تبعات اقتصادية تختلف من دولة لأخرى.

معسكر الرابحين

دفعت الحرب في أوكرانيا سعر النفط الخام إلى بلوغ سعر برميل النفط إلى 130 دولارا، وذلك قبل أن ينخفض ويستقر عن معدل 100 دولار للبرميل، ووفقا لتقديرات بنك(HSBC) ، فكل زيادة في سعر النفط بمقدار

10 دولارات للبرميل، تضيف 65 مليار دولار إلى عائدات تصدير النفط لدول مجلس التعاون الخليجي.

ويشير موقع البنك الدولي إلى أن وصول سعر برميل النفط إلى 100 دولار يدفع إلى فائض في الميزانية والحسابات الجارية بقيمة 10% و15% على التوالي من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس.

وفي حديث مع الجزيرة نت، أشار السفير الأميركي ديفيد ماك، مساعد وزير الخارجية الأسبق لشؤون الشرق الأوسط، والخبير حاليا بالمجلس الأطلسي، إلى أنه "وحتى الآن، عززت الأزمة الأوكرانية الروسية نفوذ كبار مصدري الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. بل إنها كانت حدثا إيجابيا بالنسبة للعراق وليبيا، وهما بلدان مضطربان، لكن لديهما إمكانات كبيرة لزيادة الدخل من احتياطاتهما من النفط والغاز."

واتفق عدنان مازاري، كبير الخبراء بمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي بواشنطن، ونائب مدير منطقة الشرق الأوسط السابق بصندوق النقد الدولي، مع هذا الرأي، وفي حديث مع الجزيرة نت قال مازاري "مما لا شك فيه أن الدول النفطية حققت وتحقق عائدات مالية ضخمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز بصورة كبيرة جدا مع اندلاع الحرب في أوكرانيا. وعلى الرغم من انخفاض أسعار برميل النفط خلال الأيام الأخيرة ووصوله لأقل من 100 دولار، بسبب إغلاقات الصين على خلفية تفشي فيروس "كوفيد–19" في بعض مناطقها، بعدما تخطى 130 دولارا قبل أسبوعين، فإن هذه الأسعار ترتفع كثيرا عما كانت عليه قبل اندلاع الحرب في 24 فبراير/شباط الماضي."

إلا أن مازاري عاد وأكد أن "الحرب لا تعني أنباء جيدة للدول المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط فقط، حيث ستصل كذلك تبعات تأثر الاقتصاد العالمي السلبي بالحرب وغياب اليقين وانخفاض النمو على حجم الطلب على الطاقة في المدى المتوسط."

من جانبه، اعتبر إدواردو سارافال، الباحث في برنامج الطاقة والاقتصاد والأمن في مركز الأمن الأميركي الجديد، أنه "يمكن أن يفيد ارتفاع أسعار الطاقة المصدرين في الشرق الأوسط، وربما يعزز استقرار النظم الحاكمة، كما أن هناك مؤشرات على أن الأزمة الحالية يمكن أن تؤدي إلى بعض التحالفات الجديدة، كما رأينا مع المناقشات حول تسعير النفط بين الصين والمملكة العربية السعودية دون الاعتماد على الدولار الأميركي، ولكن مثل هذه التغييرات واسعة النطاق تستغرق وقتا طويلا."

معسكر الخاسرين

واعتبر مازاري أن "الدول الشرق أوسطية غير المصدرة للطاقة ستعاني بصورة كبيرة، فإذا كانت من الدول المستورد للنفط أو الغاز، فسترتفع تكلفة الاستيراد، هذا إلى جانب الارتفاع الكبير في أسعار المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية، والتي كانت مرتفعة بشدة قبل بدء القتال."

وأضاف مازاري أن أسعار القمح والذرة والشعير ارتفعت كثيرا، واستمرار الأسعار على حالها أو زيادتها سيسبب الكثير من المشكلات للدول المستوردة للغذاء مثل مصر ولبنان وتونس، ولو نظرنا إلى دولة كمصر، فأغلب وارداتها من القمح يأتي من أوكرانيا وروسيا، كذلك للحرب تبعات سلبية على صناعة السياحة التي تضررت بشدة بعد بدء القتال، ويؤثر ذلك على ارتفاع معدلات البطالة، إضافة لانخفاض مصادر العملات الصعبة."

في حين أشار السفير ماك إلى أن هناك بلدانا عربية أخرى، ولا سيما مصر ولبنان، ستواجه ضغوطا شديدة للتعامل مع ارتفاع التكاليف في وارداتها من السلع الزراعية. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت الدولتان بشكل كبير على الواردات من روسيا وأوكرانيا من الحبوب وبذور عباد الشمس لزيت الطهي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي إذا لم تتلقيا المساعدة اللازمة لمواجهة الزيادة المتوقعة في الأسعار والتي قد لا يتحملها المستهلكون، في حين أنه بالنسبة للدول الأقل حظا، مثل اليمن، قد يعني ذلك مجاعة جماعية والمزيد من المشاكل الصحية للسكان الضعفاء بالفعل من جراء الحرب الأهلية هناك.

أما سارافال فيعتقد أنه لا يزال هناك الكثير من عدم اليقين بشأن تأثير العقوبات المفروضة على روسيا على اقتصاديات العالم العربي.

وفي حديثه مع الجزيرة نت، قال سارافال إن "النتائج الأولية تشير إلى أن بعض البلدان ستواجه ارتفاعات كبيرة في تكاليف الواردات الغذائية، على سبيل المثال إذا واجهت مصر ارتفاعا في أسعار الواردات الغذائية يمكن أن يضر ذلك بسكانها."

معسكر الوسط

وبين الدول العربية الرابحة كمصدري النفط والغاز بمنطقة الخليج، لا ينطبق نفس الأمر لدول مصدرة للطاقة كالجزائر والعراق، وذلك لضخامة عدد سكانها، وتأثرها السلبي بارتفاع أسعار الواردات الضخمة من المواد الغذائية.

وتوقع مازاري أن تعاني كذلك الدول المنتجة للنفط التي لديها كثافة سكانية كبيرة مثل العراق والجزائر، وذلك على العكس من الدول منخفضة السكان مثل دول الخليج العربية.

معضلة الديون الخارجية

وأشار مازاري إلى قضية ارتفاع المديونية الخارجية للعديد من دول الشرق الأوسط، وقال إنه "في الوقت ذاته لدى دول مثل مصر وتونس مديونية خارجية ضخمة للغاية، ولا تنشأ الأزمات الاقتصادية في فراغ، بل تمتد للأوضاع الاجتماعية والسياسية، وعلينا تذكر أن أحداث الربيع العربي، في أحد أبعادها، تسبب فيها ارتفاع أسعار المواد الغذائية، واستمرار الأوضاع على ما هي، كما أن إطالة أمد الحرب لفترات طويلة ينذر بأزمات مستقبلية."

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/3/22/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B5%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

8 - روسيا vs أميركا، العالم أمام أزمة قمح وأسمدة خطيرة: هل تغطي الهند النقص؟

د. علي دربج . باحث ومحاضر جامعي 26/03/2022

مع اندلاع المعارك العسكرية بين اوكرانيا وروسيا ـ وهما من أكبر سلال الخبز في العالم ـ فإن أسوأ ارتفاع في أسعار الغذاء منذ الركود العظيم، يلوح في الأفق في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي قد يؤدي الى تأجيج آفة الجوع، واشتعال الاضطرابات السياسية، في غير دولة، بعيدا عن منطقة المعارك.

ففي السنوات الأخيرة، شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعًا سريعًا، في مختلف البلدان على امتداد الكرة الأرضية، وسط اضطرابات سلسلة التوريد والتضخم المرتبط بوباء (كورونا). أما حاليًا، فإن بعض الأسعار . خصوصًا القمح . قد تجاوزت الحدود بسبب الأزمة الأوكرانية، مما أدى إلى تقلب

حسابات الإمدادات الغذائية المتاحة في العالم، إضافة الى تقنين استخدامات الطحين في أجزاء من الشرق الأوسط.

وبينما تدق أجراس الإنذار في أرجاء الأرض بسبب أزمة أوكرانيا، لا بد من إلقاء نظرة على مدى عمق الأزمة وتأثيرها على الإمدادات الغذائية العالمية، وما إذا كان يمكن للهند أن تلعب دورًا في التخفيف من آثارها.

فلنبدأ باستعراض الأزمة

من المعروف أن كلًّا من روسيا وأوكرانيا تنتج ما يقرب من 30 في المائة من القمح، و17 في المائة من الذرة، وأكثر من نصف صادرات زيت بذور عباد الشمس في جميع أنحاء العالم. غير أن التداعيات الناجمة عن الصراع، فضلًا عن تردي الأوضاع في موانئ البحر الأسود . بسبب تعرض سفن الشحن إلى الاستهداف المتبادل . وغيرها من المشاكل، كلها عوامل، أدت الى تراجع الصادرات الغذائية الأساسية، الأوكرانية والروسية.

زد على ذلك، أن مقاطعة شركات الشحن الروسية والامتناع عن التعامل مع الموانئ الروسية، والآثار غير المباشرة للعقوبات الغربية، تسببت بتعطيل تدفق الأطعمة والأعلاف من روسيا، مما خلق مشاكل يمكن أن تتفاقم، لا سيما بعد تهديد الكرملين بفرض ضوابط على تصدير بعض السلع الغذائية.

ونتيجة لهذه التطورات، ازدادت أسعار القمح بنسبة 70 في المائة في الشهر الماضي، وبلغت مستوىً قياسيا بلغ 12.94 دولارا لكل بوشل (البوشل هو اداة قياس اميركية بريطانية، تساوي 27.2188 كيلو جرام). ويعتقد الخبراء أن الوضع على وشك أن يزداد سوءا.

وفي الإطار ذاته، قدّر تقرير صدر مؤخرًا عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن أسعار الغذاء والأعلاف يمكن أن ترتفع إلى ما يصل إلى 22 في المائة، فوق المستويات المرتفعة بالفعل بسبب "المعارك."

ورغم أن منظمة الأغذية والزراعة، تقول إن البلدان الكبيرة الزراعية . أستراليا والأرجنتين والهند والولايات المتحدة . يمكن أن تعوض على المدى القصير جزءا من نقص الحبوب من أوكرانيا وروسيا، غير أن ذلك لن يحل المشكلة، نظرًا لتراجع الامدادات، خصوصًا وأن التقييم الأولي للمنظمة، يشير الى أنه بسبب العمليات الحربية، فإن 20 إلى 30 في المائة من محاصيل بذور القمح والذرة وعباد الشمس إما أنها لن تزرع، أو لن يتم حصادها خلال موسم 2022–2023 في أوكرانيا.

ماذا عن ارتفاع أسعار الأسمدة وعلاقتها بالعقوبات؟

في الواقع لا تقتصر الأزمة على السلع الاستراتيجية كالقمح والنفط، عندما يتعلق الأمر بالعقوبات المفروضة على روسيا، فموسكو هي أيضًا، مصدر رئيسي للأسمدة، التي ارتفع سعرها بالفعل.

علميًا، تعدّ روسيا أكبر مصدر للأسمدة في العالم، حيث توفر حوالي 15 في المائة من الإمدادات العالمية. وارتباطًا بالعقوبات، طلبت روسيا هذا الشهر من منتجي الأسمدة لديها وقف الصادرات كون العقوبات صعّبت معاملات التصدير.

كذلك، أثّرت العقوبات على أقرب حليف لروسيا، بيلاروسيا، المنتج الرئيسي للأسمدة التي أساسها "البوتاس"، وهو أمر بالغ الأهمية للعديد من المحاصيل الرئيسية، بما في ذلك فول الصويا والذرة.

وليس هذا فحسب، إذ ساهم ارتفاع سعر الغاز الطبيعي بتفاقم المشكلة، من حيث حاجة منتجي الأسمدة خارج روسيا وبيلاروسيا إلى الغاز، لصنع منتجات قائمة على النيتروجين مثل اليوريا (نوع من الاسمدة) التي شهدت أسعارها ارتفاعًا قياسيًا وصل الى ما يقارب 1000 دولار للطن المتري، أي حوالي أربعة أضعاف السعر في بداية عام 2021.

وبناء على تلك الوقائع، قفزت أسعار معظم الأسمدة حول العالم، وتخطت أكثر من الضعف أو ثلاثة أضعاف الأسعار خلال العام الماضي، بحيث لم تعد في متناول المزارعين في الغالب. فالبرازيل مثلا ـ أكبر منتج لفول الصويا في العالم ـ التي تشتري ما يقرب من نصف سماد "البوتاس" من روسيا وبيلاروسيا، لديها الآن ثلاثة أشهر فقط من المخزون المتبقي، وتبعا لذلك، أصدرت الرابطة الوطنية لمزارعي فول الصويا تعليمات للأعضاء باستخدام كميات أقل من الأسمدة، إن وجدت، هذا الموسم.

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدول للتخفيف من ازماتها الغذائية؟

تتجه معظم البلدان إلى اتخاذ خطوات وتدابير "الحمائية التجارية" لحماية إمداداتها الغذائية. فإندونيسيا وضعت قيودًا جديدة على صادرات زيت النخيل للتحكم في الأسعار. من جهتها حظرت المجر جميع صادرات الحبوب منذ حوالي عشرة أيام. وفيما صرحت صربيا بأنها ستحظر تصدير القمح والذرة والدقيق وزيت الطهو، فرضت مصر ـ التي تستورد ما يقرب من 80 في المائة من قمحها من روسيا وأوكرانيا ـ قيودا على صادرات الحبوب حيث بدأ سعر الخبز المدعوم في الارتفاع بالفعل.

بالإضافة إلى حالة عدم اليقين التي أحدثها "الصراع"، حظرت أوكرانيا أيضًا تصدير اللحوم والجاودار والشوفان والحنطة السوداء والسكر

والدُخن (Millets)والملح، وفرضت كذلك، بعض القيود على القمح والذرة. وللغاية ذاتها، من المرجح أن تحظر روسيا مؤقتًا صادرات الحبوب والسكر إلى مجموعة من الدول السوفياتية السابقة.

ومما يزيد الطين بُلة، أن الصين، التي تعتبر أكبر منتج ومستهلك للقمح في العالم، من المتوقع أن تشتري أكثر بكثير مما تشتريه من الأسواق العالمية هذا العام، بعد تسببت الفيضانات الشديدة العام الماضي في تأخير معظم زراعتها .

ما ارتدادات هذه الأزمة على الدول التي تشهد حروبًا؟

في الواقع، تواجه البلدان المتضررة من النزاعات والحروب، بما في ذلك اليمن وسوريا وجنوب السودان وإثيوبيا وأفغانستان، بالفعل، حالات طوارئ شديدة بسبب الجوع، ويخشى الخبراء أن تتفاقم بسرعة.

في أفغانستان، يحذر عمال الإغاثة من أن الأزمة الإنسانية قد تفاقمت بالفعل بسبب الأزمة الاوكرانية، مما يجعل من الصعب إطعام حوالي 23 مليون أفغاني . أكثر من نصف السكان . الذين ليس لديهم ما يكفي من الطعام. وفي اليمن حيث الحصار السعودي الظالم، اضطر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة إلى قطع إمدادات الحصص الغذائية عن السكان.

هل سيؤدي ارتفاع أسعار الغذاء الى حصول مجاعات؟

كشف برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة هذا الشهر، أن عدد الأشخاص الذين هم على حافة المجاعة قفز بين عامي 2019 و 2022 إلى 44 مليونًا، بعدما كان 27 مليونًا، مع وجود 232 مليون شخص إضافي على بعد خطوة واحدة من هذه الفئة، وفقا لديفيد بيزلي، المدير التنفيذي للبرنامج.

ليس هذا فحسب، إذ زادت تكاليف برنامج الغذاء العالمي بالفعل، بمقدار 71 مليون دولار شهريًا، وهو ما سينجم عنه خفض الحصص الغذائية اليومية لـ 3.8 مليون شخص.

وتبعًا لذلك، أشارت الأمم المتحدة الى أن تأثير الصراع على سوق الغذاء العالمي وحده، قد يتسبب في جوع ما بين 7.6 مليون إلى 13.1 مليون شخص.

وفي هذا السياق، كتب بيسلي أن الوكالة التي تقدم مساعدات غذائية طارئة، تدفع بالفعل 30 في المائة للإمدادات ـ أكثر مما كانت عليه في عام 2019 ـ أي ما يصل إلى 50 مليون دولار إضافية كل شهر. وحذر قائلًا: "إذا تعرضت ممرات النقل في البحر الأسود لمزيد من التعطل بسبب هذه الحرب المتنامية، فإن أسعار النقل سترتفع بسرعة كبيرة، وستتضاعف ثلاث مرات."

في المحصلة، هناك رابحون وخاسرون ومستفيدون من كل صراع وأزمة، ومع انه لا يمكن استبدال الإمدادات الروسية والأوكرانية من القمح والمنتجات الزراعية الأخرى بسهولة في العالم، غير أنه يمكن أن يتحول النقص المستمر في المنتجات الغذائية، إلى فرصة للمزارعين الهنود، إذ قامت الهند بالفعل بتصدير أكثر من 6 ملايين طن من القمح خلال الفترة من نيسان/ أبريل إلى 22 كانون الثاني/ يناير 2021. وينطبق الشيء نفسه على الأرز، حيث لامست صادرات غير البسمتي 14 مليون طن متري في نيسان/ أبريل وكانون الثاني/ يناير 2021- 2022، وتجاوز الرقم القياسي البالغ 13.1 مليون طن لعام 2020-2021 بأكمله. حتى شحنات الذرة في طريقها للوصول إلى

4-3.5 طن متري. ورغم ان هذه الارقام قد لا تلبي احتياجات العالم، الا انها لا شك، قد تساعد على الحد من المخاطر الغذائية المقبلةA.

https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=40839&cid=175

9 - لن ينجو أحد.. تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي

حسام رضوان الأربعاء 09/مارس/2022 -

يهدد ارتفاع أسعار السلع الأساسية والعقوبات المالية الكاسحة وفرض حظر على واردات الطاقة من روسيا بعد غزوها أوكرانيا، بعرقلة الاقتصاد العالمي الذي لا يزال ضعيفا بسبب جائحة كورونا. كما أنها تعقد مهمة البنوك المركزية التي كانت تستعد للتخلص التدريجي من الأموال السهلة.

وحسب تقرير "فوكس نيوز" الأمريكية، فإنه على جانبي المحيط الأطلسي، وصل التضخم إلى مستويات لم تشهدها منذ عقود، ولا يزال في ارتفاع. تضطرب أسواق الأسهم العالمية ويرتفع الدولار مقابل العملات الأخرى مع اندفاع المستثمرين بحثا عن سلامة الأصول الأمريكية.

يحذر الاقتصاديون بشكل متزايد من نوبة محتملة من الركود التضخمي، خاصة في أوروبا، وهي حالة من التضخم المرتفع والنمو المنخفض الذي أصاب الاقتصادات الرئيسية خلال السبعينيات. في ذلك الوقت، استجابت البنوك المركزية لارتفاع أسعار النفط بسياسات المال السهل التي تسببت في دوامة أسعار الأجور. والآن، قد تتخلى بعض البنوك المركزية عن خططها لزيادة أسعار الفائدة بعد إبقائها منخفضة خلال الوباء.

وقال جيم ريد، وهو استراتيجي في دويتشه بنك: "سيكون من الصعب بشكل متزايد تجاهل المقارنات مع السبعينيات لأن حركة أسعار السلع الأساسية تشبه هذا بشكل متزايد."

وفي اجتماعات تحديد أسعار الفائدة المقررة خلال الأسبوع المقبل، كان من المتوقع أن يتحرك البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حتى وقت قريب، بسرعة للتخلص التدريجي من سياسات المال السهل. وقال المستثمرون إنه من المرجح الآن أن يكون كلاهما حذرا ، مما يعكس المخاطر الاقتصادية الجديدة.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي لمسؤولين في الكونجرس الأسبوع الماضي إن غزو روسيا لأوكرانيا من المرجح أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم وقال إنه سيقترح زيادة في أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية في اجتماع الأسبوع المقبل مما ينهي فعليا التكهنات بشأن زيادة أكبر بمقدار نصف نقطة مئوية، "نحن بحاجة إلى أن نكون متيقظين وأذكياء ونحن نتخذ القرارات في بيئة صعبة للغاية."

في فرانكفورت، أشار مسؤولو البنك المركزي الأوروبي إلى أنهم سيتحركون بحذر عندما يجتمعون يومي الأربعاء والخميس، على الرغم من ارتفاع التضخم إلى 5.8٪ في فبراير، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2٪. ويتوقع المستثمرون الآن، أن يرفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 0.1 نقطة مئوية بحلول ديسمبر، إلى ناقص 0.4٪، بدلا من زيادة سعر الفائدة البالغة 0.5 نقطة مئوية المتوقعة قبل شهر، وفقا لأسعار السوق المالية.

وفي قلب أحدث نوبة من عدم اليقين، تقع روسيا، التي تحتل المرتبة 11 بين أكبر الاقتصادات في العالم ومورد مهم للطاقة إلى معظم أنحاء أوروبا.

وفرضت الدول الغربية في الأيام الأخيرة أشد العقوبات الاقتصادية شمولا على دولة كبرى في العقود الأخيرة.

وقال كريستوفر سمارت المساعد الخاص السابق للرئيس باراك أوباما في وزارة الخزانة الأمريكية ومجلس الأمن القومي إن حالة عدم اليقين بين الشركات العالمية تذكرنا بتلك التي صاحبت انهيار ليمان براذرز في سبتمبر 2008.

وقال سمارت:"لم نر أبدا أي شيء بهذه الشمولية والقوة وهذا فرض مفاجئ على اقتصاد بهذا الحجم ومهم للاقتصاد العالمي". "إنه مشابه لأزمة ليمان بمعنى أنه سيكون هناك الكثير من عدم اليقين حول من لديه انكشاف على روسيا، التعرض غير المباشر. قد أعرف أنني لست مكشوفا، لكنني لست متأكدا حقا."

ومن المحتمل أن تواجه أوروبا، بقربها الجغرافي من الصراع واعتمادها الشديد على الطاقة الروسية، ثالث ركود لها في غضون عامين. من المرجح أن يكون أداء الاقتصاد الأمريكي أفضل نظرا لدوره كأكبر منتج للنفط في العالم ومدخرات الأسر التي لا تزال كبيرة ، ولكن حتى في الولايات المتحدة، من المرجح أن يؤثر ارتفاع التضخم على الإنفاق الاستهلاكي والنمو.

وانخفض اليورو إلى 1.08 دولار، مقتربا من أدنى مستوى له في خمس سنوات مقابل الدولار. وانخفض مؤشر MSCI EMU ، وهو مؤشر لأسهم منطقة اليورو الكبيرة والمتوسطة، بنحو 20٪ منذ يناير، مقارنة مع انخفاض بنسبة 10٪ لمؤشر ستاندرد آند بورز 500. وقد تضررت أسهم بنوك منطقة اليورو بشدة بشكل خاص، على الرغم من أن تعرضها المباشر لروسيا محدود في معظم الحالات.

وحتى قبل الصراع الأوكراني، كان التعافي الاقتصادي في أوروبا أقل زخما من الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة، ويرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض الإنفاق الحكومي. الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في منطقة اليورو كلاهما أقل بكثير من المسار الذي كانا عليه قبل الوباء، في حين عادت الولايات المتحدة إلى هذا المسار، وفقا لبيانات البنك المركزي الأوروبي.

تواجه اقتصادات الأسواق الناشئة الكبيرة مثل مصر أزمة أمن غذائي وسط ارتفاع الأسعار وتقييد الإمدادات من صادرات القمح وزيت عباد الشمس الروسية، وفقا لمعهد الشرق الأوسط، وهو مركز أبحاث في العاصمة الأمريكية واشنطن.

في روسيا، يتوقع الاقتصاديون انكماشا اقتصاديا يصل إلى 10٪، وهو ما لم تشهده روسيا منذ الإصلاحات الاقتصادية الفوضوية بعد الاتحاد السوفيتي في التسعينيات. ومن المرجح أن تتبع الصدمة الأولية فترة طويلة من النمو المنخفض أو الركود مع دفع روسيا إلى العزلة الاقتصادية، وفقا لكابيتال إيكونوميكس.

وفي الصين، حيث يجتمع القادة لتحديد الأولويات الاقتصادية للعام المقبل، يتباطأ النمو وتشكل تكاليف الطاقة المرتفعة مصدر قلق متزايد. لا تزال البلاد تنفذ سياسة صفر كورونا، وكان استهلاك الأسر ضعيفا، في حين أن صانعي السياسات يتخذون إجراءات صارمة ضد التجاوزات في سوق الإسكان. قال الرئيس الصيني شي جين بينج يوم الأحد إنه يتعين على البلاد ضمان أمن الحبوب والاعتماد على السوق المحلية للحفاظ على الإنتاج، حسبما ذكرت قناة 'سي سي تي في' الحكومية.

يمكن للحرب الأوكرانية أن تقلل من النمو الاقتصادي في منطقة اليورو بنسبة تصل إلى 2 نقطة مئوية ، وفقا لكابيتال إيكونوميكس. إن العقوبات الغربية على الشركات الروسية والشركات التي تقطع علاقاتها طوعا والركود العميق في روسيا ستقلل بشدة من صادرات منطقة اليورو إلى روسيا.

ويضع الصراع أيضا ضغوطا جديدة على سلاسل التوريد العالمية المنهكة ويرفع الأسعار لشركات التصنيع الأوروبية التي تركز على التصدير. تخنق شركات السيارات الإنتاج وسط نقص في أحزمة الأسلاك والمكونات الأخرى. كما ستؤثر الحرب على إنفاق الأسر من خلال ارتفاع الأسعار وزيادة عدم اليقين. https://www.elbalad.news/5193565

10 - النقد الدولي: حرب أوكرانيا سيكون لها تأثير خطير على الاقتصاد

حذر صندوق النقد الدولي السبت، من تأثير خطير للحرب في أوكرانيا على الاقتصاد العالمي، متوقعا تقدم أوكرانيا بطلب للحصول على تمويل طارئ بقيمة 1.4 مليار دولار إلى مجلس إدارته للموافقة عليه هذا الأسبوع.

وذكر صندوق النقد الدولي في بيان أنه يجري محادثات بشأن خيارات التمويل مع السلطات في مولدوفا المجاورة.

وأضاف أن الحرب في أوكرانيا أدت بالفعل إلى ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب، وفرار حوالي مليون لاجئ إلى الدول المجاورة، وفرض عقوبات لم يسبق لها مثيل على روسيا.

وقال صندوق النقد الدولي إنه "في ضوء عدم استقرار الوضع والغموض السائد إزاء التوقعات المستقبلية بشكل غير اعتيادي، فإن التداعيات

الاقتصادية خطيرة للغاية بالفعل.. الحرب الجارية والعقوبات المرتبطة بها سيكون لها أيضاً تأثير خطير على الاقتصاد العالمي."

وأكد البيان أنه على السلطات المالية "أن تراقب بعناية تأثير ارتفاع أسعار السلع الأساسية على التضخم."

من جانبه، اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، السبت، العقوبات الغربية على روسيا بمثابة "إعلان حرب"، مؤكدا أن بلاده تعمل على منع "عسكرة الدولة" الأوكرانية و"طرد النازيين منها" والحفاظ على "حياديتها" من خلال منع عضويتها في حلف شمال الأطلسي "الناتو."

واتهم الرئيس الروسي، السلطات في أوكرانيا، بعدم احترام اتفاقات مينسك، وأن الجيش الأوكراني "كان يقتل آلاف المواطنين في دونباس"

كما أكد بوتين أن "كل شيء يمضي كما هو مخطط له في أوكرانيا"، مضيفاً "لا شك عندي أن الجيش الروسي سيحقق أهدافه."

وبشأن العقوبات الغربية المكثفة المفروضة على روسيا، قال فلاديمير بوتين، خلال زيارته لمقر شركة الطيران الروسية إيروفلوت، إن العقوبات "أشبه بإعلان حرب." وأكد أن "أي محاولة لفرض منطقة حظر جوي من أي بلد آخر سنعتبرها مشاركة مباشرة في الأنشطة العسكرية."

وفي 24 فبراير الماضي، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إطلاق عملية عسكرية خاصة في دونباس، جنوب شرقي أوكرانيا، لافتا إلى أن روسيا لا تخطط لاحتلال الأراضي الأوكرانية. وحذر بوتين من أن موسكو سترد، فورا، على أي محاولة من الخارج لعرقلة العملية العسكرية، وسوف يؤدي ذلك الرد إلى نتائج لم تواجه أبدا في تاريخ أولئك الذين قد تسول لهم نفسهم التدخل في الأحداث الجارية. https://www.elbalad.news/5189123

11 - الاقتصاد العالمي بين شقي رحى|التضخم والحرب بشرق أوروبا يشعلان الأسعار|موقف السوق المصري

ياسمين القصاص السبت 05/مارس/2022 - 06:00 م

زيادة أسعار السلع

شهد السوق العالمي ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار، خلال الشهرين الماضيين، خاصة شهر فبراير، كما أثر التضخم الذي يشهده الاقتصاد العالمي على أسعار منتجات كثيرة، حيث قفزت الأسعار بنسبة 24.1% سنويا، وأهمها: الزيوت النباتية ومنتجات الألبان.

وقالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، الجمعة الماضية، إن أسعار الغذاء على مستوى العالم سجلت ارتفاعًا قياسيًّا في فبراير الماضي، وقفزت بنسبة 24.1 بالمئة على أساس سنوي، وفي مقدمتها الزيوت النباتية ومنتجات الألبان.

أزمة السلع الغذائية

وفيما سبق، صرحت منظمة الأغذية والزراعة، خلال تقرير خاص بها، أن تداعيات أزمة الطاقة وانخفاض توافر الصادرات والقيود الأخرى على جانب العرض، لا سيما نقص العمالة والطقس السيئ وتغير المناخ، دفعت الأسعار إلى الارتفاع، كما حذرت "فاو" من أن الأسوأ لم يأت بعد.

وبالتالي ارتفع مؤشر الزيوت النباتية بنسبة 4.2٪ على أساس شهري في يناير ليصل إلى مستويات قياسية، كما ارتفعت عروض أسعار جميع أنواع الزيوت الرئيسية، مدعومة جزئياً بارتفاع أسعار النفط الخام.

كما ارتفع مؤشر أسعار منتجات الألبان بنسبة 2.4٪، وهو خامس ارتفاع شهري له على التوالي، مع أكبر ارتفاع سجله الحليب المجفف و الزبدة الخالي من الدسم.

أسباب ارتفاع الأسعار

وقال علي الإدريسي الخبير الاقتصادي، إن هناك أسباب رئيسية في ارتفاع الأسعار، ومنها: قرار هام جدا لصندوق النقد الدولي بتاريخ 14 فبراير الماضي، وحديثه عن عودة التضخم العالمي، وأيضا بعد تداعيات فيروس كورونا وزيادة الطلب عالميا.

وأضاف "الإدريسي"، خلال تصريحات لـ"صدى البلد"، أن هناك جزء هاما يرتبط بهذا ارتفاع في أسعار السلع الغذائية، وهو تغير المناخ، حيث أن تغيرات المناخ التي حدثت في العالم أثرت بشكل كبير على السلع الغذائية، ولكن الأمور ازدادت صعوبة بسبب قيام الحرب، مما أثرت على ارتفاع معدلات التضخم.

وأشار "الإدريسي" – إلى أن أسعار النفط والبترول أيضا شهدت ارتفاعات كبيرة، مما يؤدى إلى استمرار زيادة نسبة التضخم في الاقتصاد العالمي، ويعتبر الاقتصاد المصري جزء من هذا الإقتصاد، حيث تخطت مصر 8% زيادة في التضخم الاقتصادي لديها.

مؤشر أسعار الحبوب

وارتفع مؤشر أسعار الحبوب بنسبة 0.1٪ فقط، حيث سجلت الذرة زيادة بنسبة 3.8٪ في الشهر، وفقًا لمنظمة الفاو، إنما ارتفعت أسعار اللحوم في يناير، بينما انخفض مؤشر أسعار السكر بنسبة 3.1٪ عن الشهر السابق

ويرجع ذلك جزئيًا إلى توقعات الإنتاج المواتية في المصدرين الرئيسيين الهند وتايلاند، حسبما ذكر تقرير عن "الفاو."

وفي غضون ذلك، انخفضت أسعار القمح العالمية بنسبة 3.1٪ على خلفية المحاصيل الكبيرة في أستراليا والأرجنتين.

وقالت الفاو: "وفي عام 2022، من المتوقع أن تتوسع زراعة القمح العالمية، مدعومة بالظروف المناخية المواتية في الغالب في نصف الكرة الشمالي، بالرغم من أن تكاليف المدخلات المرتفعة قد تمنع توسعًا أكبر."

ومن هنا غيرت هيئة الأمم المتحدة إن توقعاتها لإنتاج الحبوب العالمي في عام 2021 إلى 2.793 مليار طن من تقدير سابق قدره 2.791 مليار طن.

ويعتبر مؤشر منظمة الأغذية والزراعة "فاو" لأسعار الغذاء هو 140.7 نقطة في فبراير مقابل 135.4 في يناير، متبعا للسلع الغذائية الأكثر تداولا على مستوى العالم.

وساهم هذا ارتفاع الملحوظ في أسعار المواد الغذائية في زيادة التضخم، خاصة بعد تعافي الاقتصادات من أزمة كورونا، ومن هنا أصدرت المنظمة التى توجد في روما توقعاتها لإنتاج الحبوب في 2022، قائلة: "إنتاج القمح العالمي سيرتفع إلى 790 مليون طن من 775.4 مليون."

https://www.elbalad.news/5188857

12 - صندوق النقد الدولي

أ ش أ

قال صندوق النقد الدولي إن ارتفاع تكاليف الطاقة وأسعار المواد الغذائية تسببا في زيادة معدلات التضخم في كثير من مناطق العالم، خاصة في أوروبا، كما أدت الاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد والضغوط اللوجيستية والطلب القوي على البضائع في استمرار ضغوط ارتفاع الأسعار، خاصة في الولايات المتحدة.

وتوقع الصندوق –في تحديث لتقريره الربع سنوي لآفاق الاقتصاد العالمي– أن يظل التضخم العالمي مرتفعًا، على أن تبلغ زيادات الأسعار هذا العام في متوسطها ٣,٩٪ في الاقتصادات المتقدمة، و٥,٩٪ في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، قبل أن تنحسر في العام المقبل.

وأضاف أنه بافتراض انحسار وباء كورونا في نهاية المطاف، فمن المتوقع أن يتلاشى ارتفاع التضخم مع تلاشي مشاكل سلاسل التوريد، وكذلك مع رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة، وأيضًا عند ميل الطلب نحو الخدمات مرة أخرى بدلًا من الاستهلاك الكثيف للسلع ، مشيرا إلى أن العقود الآجلة للنفط سترتفع بنحو ١٢٪ في هذا العام مع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بنحو ٥٨٪، لكنهما من المرجح أن ينخفضا مرة أخرى في عام ٢٠٢٣ مع تراجع اختلالات العرض والطلب بشكل أكبر.

وتوقع أن ترتفع أسعار المواد الغذائية بوتيرة أكثر اعتدالًا بنحو ٤,٥٪ في هذا العام 2022 على أن تنخفض مرة أخرى في العام المقبل، بعد ارتفاعها بنسبة ٢٣,١٪ في العام الماضي، وذلك وفقًا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية

والزراعة، والذي من شأنه أن يخفف من ضغوط الانفاق على ملايين من الأشخاص حول العالم، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض.

وتتسبب هذه الارتفاعات في زيادة الأعباء بشكل كبير على سكان الدول في الاقتصادات الناشئة وذات الدخل المنخفض؛ حيث يشكل الغذاء عادة نصف الإنفاق الاستهلاكي، وتنخفض هذه الحصة بشكل كبير في الاقتصادات المتقدمة، مثل الولايات المتحدة، حيث يمثل الغذاء أقل من سُبع فواتير التسوق المنزلية. https://www.elbalad.news/5179597

13 - خبير: تداعيات خطيرة للأزمة الأوكرانية الروسية على الاقتصاد العالمي| خاص

محمد صبيح الثلاثاء 22/فبراير/2022 - 11:00 م

الأزمة الأوكرانية الروسية

قال المحلل الاقتصادي محمد أنيس، إن الأزمة الأوكرانية الروسية وزيادة حدة الصراع بينهما سيلقى بتبعيته على عدد من الاقتصادات العالمية ومنها مصر.

وذكر أنيس فى تصريحات خاصة لموقع "صدى البلد" الإخباري أن سوق السياحة الأوكرانى والروسى يصدر إلى مصر ما يقترب من نسبة 50% من إجمالى السياحة القادمة، إذا لم يتطور النزاع إلى غزو العاصمة الأوكرانية كييف فلن توجد أى تغييرات جوهرية فى معدلات تدفقات السياحة.

وأوضح أنيس ،أن إنتاج روسيا وأوكرانيا مجتمعين يمثل نحو 20% من إجمالى الإنتاج العالمى للقمح ويتمركز الإنتاج الأوكرانى فى المناطق الشرقية محل النزاع وهنا تتوقف قراءة المستقبل على قدرة أى مجموعة أيا كانت على

بسط نفوذها وسيطرتها على الأرض وإذا استمر الوضع الحالى بسيطرة الانفصاليين الموالين لروسيا واستمر دعم روسيا لهم، فستستمر تدفقات القمح للسوق العالمى كدليل على السيطرة الفعلية ومصدر دخل هام للإنفصاليين وستقف العقوبات الدولية حاجزا أمام التعاقدات الدولية لكن لذلك الوضع حلول قدمتها خلف الأبواب المغلقة.

وحذر أنيس من محاولة استغلال بنوك استثمار دولية الترويج لعقود تحوط طويلة الأمد بداعى الأزمة الحالية، فأسعار القمح عالميا الأن هى ضعف السعر منذ عام مضى بالفعل، والتأثيرات الحالية مؤقتة، وأسعار المواد الأساسية ستنخفض على مدار الثلاث سنوات القادمة عن مستوياتها الحالية لأسباب كثيرة وإذا تحولت المناطق الأوكرانية محل النزاع إلى أرض محروقة تشبه الوضع السورى، فحسن التلاعب والتنقل ما بين الموردين الأخرين مثل رومانيا والأرجنتين وأستراليا وكندا وأمريكا، سيكون أمرا حيويا.

وأشار أنيس إلى وجود فرصة تاريخية لمصر فى قطاع الطاقة العالمي فى ظل هذه الازمة من خلال زيادة تدفقاتنا من الغاز الطبيعى إلى أوروبا فضلا عن جذب الإستثمارات إلى قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة والتركيز عليهم أصبح أمرا حيويا وأيضا الترويج لمشاريع الطاقة الشمسية لتحول إنتاجها إلى هيدورجين أخضر بهدف التصدير، هو المستقبل.

وتابع: تواصل أسعار النفط الخام الارتفاع لأسباب متعددة، وقد يقترب سعر خام برنت من 120 $ للبرميل وهو الأن قريب من 100$ للبرميل، أحذر من التحوط طويل الأمد عند مستوى الأسعار الحالية وذلك لأن أهم أداة أمريكية لمعاقبة روسيا لن تكون العقوبات المعلنة ولكن تعمد تخفيض أسعار النفط والغاز، لذلك سينجز اتفاق إيران النووى بشكل أسرع وأكثر تساهلا مما

يظنه البعض و ستدفع شركات النفط الصخرى الأمريكى إلى التنقيب بأوسع نطاق ممكن وتصدير فائض إنتاجها إلى السوق العالمى، ستزيد الاستثمارات الأمريكية بشكل مباشر أو غير مباشر فى فنزويلا لزيادة التدفقات العالمية من النفط، وصولا إلى مستويات سعرية فى حدود 80$، وذلك تحقيقا لهدف إضافى هام وهو السيطرة على معدلات التضخم الأمريكية المرتفعة جدا بالفعل.

وأضاف أنيس ،أن تبعات هذه الازمة ستؤثر على مؤشر الدولار وهو المؤشر الذى يقيس أداء الدولار الأمريكى أمام 6 عملات دولية أخرى من بعض الضغوط قصيرة الأمد بواقع أخبار الأمس، والتى تمثل انتصارا سياسيا وجيوإستراتيجيا للدب الروسى على النسر الأمريكى، لكن لن يستمر الأمر طويلا فعام 2022 سيحمل تشديدا واضحا للسياسة النقدية الأمريكية، وهناك العديد من الرفعات لمعدلات الفائدة قادم لتصل الفائدة إلى 1% على الأقل من المستوى الصفرى الحالى فى ذلك دعم كبير لمؤشر الدولار الأمريكى،أما عن سعر الدولار الأمريكى أمام الجنيه المصرى، فذلك يخضع للظروف الاقتصادية والمالية المصرية أكثر بكثير من أى شيء آخر، ولا يوجد تغييرات جوهرية فى الأمد المنظور.

وبالنسبة لأسعار الذهب أوضح أنها مستمرة فى الإرتفاع نتيجة تصاعد الازمة ، لكنها مهددة بعدم الاستدامة بسبب تشديد السياسة النقدية الأمريكية وبعض الأمور الأخرى سيؤدى إلى انخفاض سعر المعدن الأصفر وارتفاع مؤشر الدولار والسندات الأمريكية.

ونوه أنيس الى أن سيناريوهات الأزمة والتشابكات الدولية لديها ثلاثة مسارح رئيسية للعمليات الجيوإستراتيجية الأن، أوكرانيا–روسيا، تايوان–

الصين، إيران وزيادة الترابط والتأثيرات المتبادلة فيما بينهم أمر مقلق ويتطلب الترقب والمتابعة الدائمة خاصة أن الرئيس بوتين قام بدوره على رقعة الشطرنج، إذا أتى الرد الغربى بحصار وعقوبات اقتصادية فسيتجمد الصراع عند مستجداته الحالية وإذا حاول حلف الناتو ضم ما تبقى من أوكرانيا أو مدها بتسليح نوعى أو تحرير الأراضى المنضمة حديثا إلى روسيا، فسترد روسيا استباقيا بغزو شامل لأوكرانيا واحتلال كييف وتغيير النظام بالقوة .

https://www.elbalad.news/5174375

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***